رقميات فلسطينية
Digital.Palestine

نشرة خاصة تعنى بشؤون قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين.
تصدر عن اتحاد شركات انظمة المعلومات الفلسطينية بيتا

العدد الخامس/ أيلول 2005

اكسبوتك 2
XPOTECH2
The Palestine ICT Exhibition & Conference

إطلاق فعاليات اكسبوتك 2005 يوم الثلاثاء تقنية فلسطينية لنهضة اقتصادية

صيدم في حوار صريح مع رقميات فلسطينية

القطاع الخاص مطالب بزيادة مساهمته في المبادرات والمشاريع التكنولوجية
نعمل على ادخال مشغل جديد للهاتف الخليوي
يجب أن ننتقل من الكلامولوجيا إلى التكنولوجيا !

صناعة البرمجيات في فلسطين:
إنجازات واعدة ومحاولات جادة لاختراق عقدة الأجنبي

أبراج الإتصالات بين الشائعات والحقيقة العلمية

تظاهرة بلا رصاص اوبندقية

عيسى بشارة

يشهد يوم الثالث عشر من الشهر الجاري افتتاح معرض "اكسبوتك ٢٠٠٥"، وهو المعرض الذي حرص قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين على إطلاق فعالياته سنوياً احتفاءً بما انتجه العاملون في هذا القطاع وتتويجاً لإبداعاتهم وابتكاراتهم الخلاقة في مختلف المجالات ذات العلاقة باللغة الرقمية وفضاء الإنترنت.

هذه المناسبة التي تطل علينا للمرة الثانية تتيح لنا جميعاً فرصة للتعرّف على أبرز ملامح هذا القطاع الذي جنّد كل إمكانياته لكي يظهر بالصورة التي تليق بنا وتعبّر عن قدراتنا ومكنوناتنا التي تبعثرت هنا وهناك في ظل احتلال يضيّق علينا ويسعى باستمرار لخنق أصواتنا وكبح جماحنا.

"إكسبوتك" يعود للمرة الثانية ليُثبت أن الشعب الفلسطيني رغم القهر والمعاناة قادر على التواصل بلغة معاصرة وقادر على الإبداع في كل الظروف، ولعل ما يتضمنه المعرض أكبر دليل على ذلك وهو يمثل التحدي الحقيقي لمواجهة عسف الإحتلال وبغيه الذي فاق كلّ حدود. "إكسبوتك" ثورة حقيقية، وهذه المرة بلا رصاص أو بندقية، وإنما بالصورة الباهية والكلمة الجميلة والتصميم الخلاق والإنتاج المبدع.

هذه هي اللغة التي نسعى إليها ونسعى إلى التخاطب بها لأن العالم يُحسنُ استخدامها، بل ويكرّسها في شتى مجالات الحياة التي لم تعد تقتصر على حكاية من الماضي السحيق أو مقولة من الزمن الغابر.

هذه هي التظاهرة التي تستحق التصفيق وتستحق الإنحناء أمامها، لأنها وُلدت رغم محاولات إجهاضها وتفريق القائمين عليها والمشاركين فيها.

تحرير وتنظيم قطاع الاتصالات

بقلم: سام بحور

المحنة ليست غريبة على الاقتصاد الفلسطيني؛ وهذا يمكن أن ينطبق بشكل خاص على قطاع الإتصالات الفلسطيني. فبالإضافة إلى محاولاتهم المحمومة لمواكبة التقدم المذهل في التطورالتكنولوجي العالمي، يوجد لدى الفلسطينيين أعباء إضافية من شأنها أن تدفع معظم المستثمرين والتجار، وخصوصا الغربيين منهم، إلى الاستسلام بدلاً من المثابرة.

وكمبتدئين ، لا بد وأن يواجه الفلسطينيون العاملون في مجال الإتصالات اتفاقية سياسية غير متوازنة (اتفاقية أوسلو للسلام) التي تقطّع أوصال فلسطين إلى مجموعة من الجيوب الجغرافية المنفصلة بفعل الإحتلال العسكري الإسرائيلي، بالإضافة إلى تلك البنود الواردة في الاتفاقية والتي تضطر الفلسطينيين إلى استخدام الموانىء الإسرائيلية لاستيراد الأجهزة، ناهيك عن الشرط الذي يفرض على حركة النقل الفلسطينية الدولية المرور عبر مراقبين إسرائيليين. وكما لو أن ذلك ليس كافيا، تصر إسرائيل على الإحتفاظ بسيطرتها على حركة الناس من وإلى المناطق الفلسطينية، وبالتالي إعاقة - وفي أحيان كثيرة- منع شركات فلسطينية من استقطاب الخبرة اللازمة المقيمة في الشتات بمختلف أنحاء العالم.

بعد أكثر من عشر سنوات من بذل كل جهد في سبيل بناء دولة عن طريق ما يتيحه اتفاق سياسي فاشل، هناك معضلة أخرى تثبط عزيمة قطاع الإتصالات الفلسطيني، معضلة ليست ذات علاقة بالاحتلال الإسرائيلي، وإنما تتعلق مباشرة بالقطاع الخاص الفلسطيني والإرادة السياسية للسلطة الفلسطينية. فباستفادتها من الحقيقة المحزنة المتمثلة في خصخصة السلطة الفلسطينية للقطاع دون تشكيل هيئة مستقلة منظمة ومراقبه له، وصلت الشركة التي مُنحت ترخيصا احتكاريا لجميع خدمات الإتصالات المقدّمة في فلسطين (بالتل) درجة أصبحت تتصرف فيها بعدوانية للحفاظ على موقعها المهيمن حتى لو كان ذلك، من وجهة نظري، يعني تقويض تنمية القطاع في السنوات المقبلة.

ولعل حجر الزاوية لاستراتيجية بالتل في تعزيز موقعها الاحتكاري كان يتمثل في تقديم خدمة "الانترنت دون اشتراك" التي تم إطلاقها في ٢٠٠٥/١/١ بموافقة وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي تلعب اليوم دور المنظم القانوني للقطاع. هذه الخدمة تبناها الجميع وخصوصا مزودي خدمة الإنترنت الذين طلبوها منذ سنوات ، ولكنهم لم يتمكنوا من إقناع بالتل بتوفيرها في حينه. ومع ذلك فإن العين الناقدة تلاحظ بأن نتيجة مثل هذا النموذج من شأنه أن يضعف، بل ويدمر بقوة جميع مزودي الخدمة الحالين، وبالتالي إزالة القطاع الفرعي الوحيد المنافس في قطاع الإتصالات في فلسطين.

لقد كانت بالتل ناجحة بالفعل. فخلال ستة اشهر من إطلاق خدمة "الانترنت دون اشتراك"، التي قوبلت بفورة احتجاج من جانب منظمات ذات صلة بالقطاع مثل اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات (بيتا) وجمعية الإنترنت - فرع فلسطين(ISOC) ، تمكنت بالتل من شراء ثلاثة من أبرز الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت الرئيسيين: بالنت، باليستاين أون لاين و "بي آي أس" (Palnet، P-OL and PIS). ومع انطلاق خدمة "الانترنت دون اشتراك"، وفي ظل مباركة وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، استمرت بالتل في استغلال موقفها المهيمن في إدخال خدمة ADSL بنفس الطريقة. وباختصار شديد، تفردت بالتل في تحويل شركات بارزة مع طواقمها الفنية إلى فريق مبيعات يعمل بالعمولة على تسويق خدماتها، الأمر الذي ترتب عليه تقزيم للمنافسة والإبداع، والجهد الفردي الجاد.

الوزير الذي صادق في البداية على مشروع "الانترنت دون اشتراك" - القرار الأكثر ضرراً منذ إصدار الرخصة الأصلية - هو نفسه الذي اتخذ أثنيتن من أكثر الخطوات البناءة في القطاع، حيث قبل دعما فنيا من البنك الدولي للإعداد لتشكيل هيئة مهنية منظّمة لقطاع الإتصالات، كما طرح عطاء عاما لإقامة شبكة اتصالات خلوية متبادلة (trunking network)، الأمر الذي يعد أول تحد لهيمنة بالتل على القطاع.

وفي زمن قياسي ، تمكنت شركتان استشاريتان دوليتان- وهما معهد آدم سميث من المملكة المتحدة وشركة غلبريت + توبين القانونية من أستراليا- من وضع خطة عمل لتشكيل هيئة منظّمة وقامتا بإعداد مسودة لقانون جديد للاتصالات. وقد نوقشت كلتاهما في المنتديات العامة مع جهات مهتمة بالقطاع. وأثناء العمل على هذه الدراسات، تمخض عن تعديل وزاري قدوم أول وزير متخصص في تكنولوجيا المعلومات إلى وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما عجّل في وتيرة الإعداد لبنية فعّالة وشفافة للسوق.

يبدو كل شيء الآن في مكانه لدفع القضية التنظيمية والقانونية قُدما. في سياق سعيها لمواجهة " حقائق جديدة على الأرض" بخطى لا نهاية لها تقريبا، تواجه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مصاعب جمة في تنفيذ خططها عوضا عن مصالح السوق التجارية التي أصبحت تبعث على الشلل. وقد ذهبت المصالح التجارية بعيدا إلى حد مهاجمة الوزير المعُين مؤخرا والسلطة الفلسطينية ككل بشكل علني. ومن الواضح أن بعض اللاعبين في القطاع لا يرغبون بتشكيل هذه الهيئة بطريقة ملائمة وبشكل يمنح الزبائن حرية الإختيار.

لكنه من الواضح أن العمل يجري أخيراً على تصويب الخطأ الجسيم الذي تمثل في خصخصة قطاع الاتصالات الفلسطيني دون إنشاء نظام مستقل للرقابة على القطاع، بما يمكن من حماية القطاع من اللاعبين المسيطرين على القطاع. من الممكن أن عملية التصويب هذه قد استغرقت وقتاً أكثر مما كنا جميعاً نأمل، لكن المهم هو أنها آتية.

في ٢٠٠٥/٠٨/١٥، وبعد نقاش مطول، اتخذ مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بإدخال المنافسة - حتى أنهم يتطرقون بالذكر إلى المنافسة العادلة - إلى قطاع الاتصالات الخلوية في فلسطين، حيث تم الطلب من وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العمل على ترخيص شركة جديدة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنشاء الهيئة المستقلة لتنظيم القطاع التي يجري التحضير لها منذ سنة تقريباً. ويستحق الوزير صبري صيدم كل الثناء على سعيه الحثيث ومثابرته في تحويل خطاب تحرير وتنظيم القطاع إلى سياسات حقيقية قابلة للتنفيذ.

أخيرا، ليس بمقدور المرء أن يخوض في قطاع الاتصالات الفلسطيني دون التطرق إلى تعقيدات العنصر الإسرائيلي، خاصة هذه الأيام في ظل حكومة الحرب الحاكمة. على الصعيد السياسي ، لا تزال إسرائيل ماضية قُدما في إعاقة نمو قطاعنا. وهي تفعل ذلك بعدة طرق من قبيل السماح للمشغلين الإسرائيليين بممارسة عمليات غير قانونية في المستوطنات غير القانونية لتزويد الخدمة إلى الفلسطينيين، وحجز المعدات الفلسطينية في موانئها، وإلحاق أضرار مادية بالشبكة الفلسطينية علناً. وحتى القرارات السياسية الأخيرة بدفع عملية تحرير السوق قدماً، فإنها سوف تكون مرتبطة بشكل كامل بتحرير مصادر الإتصالات الفلسطينية من السيطرة الإسرائيلية غير القانونية وتحديدا النطاق الكهرومغناطيسي الفلسطيني.

مع قرب انتهاء الشق الحصري في رخصة بالتل في ٢٠٠٦/١١/١٥، تترد أخبار جيدة مفادها أن عملية تحرير السوق، من خلال هيئة مستقلة مناسبة، تأتي نتاج عشر سنوات من الأخطاء والدروس القاسية. ولعل الأحداث الدراماتيكية كفك الإرتباط مع غزة أو الهزة السياسية الفلسطينية الداخلية تثبت مدى الحاجة لإبعاد هذا القطاع عن الضغوطات السياسية التي تعتبر اكثر ما يميز هذه البيئة المتقلبة. فعندما يُنفذ كل ما سبق ذكره بما في ذلك وجود مشغلين عديدين، من الشركات الفلسطينية المرخصة، بحيث ينافسون بشكل متكافىء في السوق ، عندئذ فإن المنتصر الأخير سيكون المستهلك الفلسطيني ، وبالتالي خدمة الزبون؛ ذلك أن خدمة الزبون هي ما يهم أولاً وأخيراً.

× الكاتب كان عضوا في فريق معهد آدم سميث، الذي تعاقد معه البنك الدولي لتقديم الدعم لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الناشر: شركة إنترتك لخدمات الكمبيوتر والإنترنت - هاتف ٢٩٥٧٢٧٠ ٠٢ - فاكس - ٢٩٥٥٢٨٩ ٠٢ (المقالات المنشورة في هذا الملحق تعبر عن وجهة نظر أصحابها)

ATS ARAB TECHNOLOGY SYSTEMS

Financial & Logistics Managment System

Mobile Sales Force System

Human Resources Management System

Document Archiving & Control System

Billing & Customer Care System

Fleet Management System

Control, Monitoring & Security System

University Management Information System

Projects Management System

النظام المالي والاداري

نظام المبيعات المحمول

نظام ادارة الموارد البشرية

نظام الأرشفة الالكترونية والتحكم بالوثائق

نظام الفوترة وخدمات الزبائن

نظام ادارة المركبات

نظام التحكم والمراقبة والامان

نظام ادارة الجامعات

نظام ادارة المشاريع

ORACLE

www.ats-pal.com

Kana'an Bldg., Al-Ersal St.,P.O.Box: 4167, Al-Bireh, Palestine
Tel.: +970 2 298 7011 Fax: + 970 2 296 4850
E-mail:info@ats-pal.com

قرارات حكومية واحتكار جديد (1)

بقلم: عمر الساحلي
عضو مجلس إدارة جمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني

في تناقض عجيب مع التوجهات الحكومية الرسمية والمعلنة لوضع حد للإحتكارات القائمة وبشكل يتعارض مع الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات (٢)، باركت الحكومة تقديم خدمات النفاذ المباشر والنطاق العريض (ADSL) بطريقة قد أدت فعلا إلى خلق إحتكار جديد وذلك عن طريق إضعاف الشركات القائمة ليضعها أمام خيارين فإما أن تغلق أبوابها و إما أن تُباع.

ولا يختلف الكثير حول حقيقة أن المؤسسات الممثلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية وجمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني ومعظم نشطاء القطاع قد فشلوا في محاولاتهم الدؤوبة لإقناع الحكومة وشركة الإتصالات لتصويب هذا الوضع وإنعاش قطاع تزويد الإنترنت في فلسطين ما يزيد عن عدة أعوام وعدة وزارات وعدة إدارات لشركة الاتصالات. وقد حصل ذلك بالرغم من وضوح مواقف المعنيين في هذا القطاع والذين أشاروا إلى المحاذير المتوقعة من طريقة تنظيم هذه الخدمة وهي محاذير تحصل الآن على أرض الواقع تماما كما كان متوقعا(٣).

ولكي ننأى بأنفسنا عن كيل الاتهامات والإتهامات المضادة والحديث عن مؤامرات أو نوايا مبيتة وحب أو كره وانتقاد أو تملق وسلبية أو إيجابية ووجوب الالتزام الأعمى بالرخصة أو انتهاكها، الخ، فلنركز قليلا على ثلاثة من الحقائق التي أصبحت الآن قائمة على الأرض:

أولا: إن المستخدم النهائي قد فقد قدرته على الإختيار بين عدة مزودين، فقد أصبح هناك سعر واحد لخدمة واحدة من قبل مزود أساسي واحد!

هذا الوضع الذي لا يحتاج إلى فذلكات وتحليلات لغوية أوتعريفات قانونية وتجارية له آثار الإحتكار السلبية على المستهلك وعلى الاستثمار وعلى الاقتصاد عموما شئنا أم أبينا. ومن الغريب حقا (وربما من المضحك المبكي) أن من أهداف تقديم خدمة النفاذ المباشر في حينه وعلى لسان مسؤولي شركة الإتصالات والحكومة هو تخليص المستهلك من احتكار (بحرفية اللفظ) ثلاث شركات تزويد انترنت كانت تغطي ٨٠٪ من السوق! (٤) فكيف بتعريف السوق الآن وقد بيعت تلك الشركات المقصودة إلى شركة الاتصالات! فهل نجادل بعد الآن في وجود احتكار من عدمه؟ ولا ننسى في هذا السياق أيضا كيف دعا مسؤولو الشركة إلى أن تتحول الشركات المزودة للإنترنت إلى التركيز على المحتوى والخدمات المضافة وليس على التزويد (أي التوصيل الذي هو من صميم عمل الشركة)، فأين نحن من هذا التحول؟ وأين نحن من تلك الخدمات؟

ثانيا: لا يوجد الآن من يجرؤ على التفكير في الإستثمار في هذا القطاع لانعدام الجدوى الإقتصادية جراء طريقة تسعير الخدمات الحالية (٥) ولكون شركة الاتصالات قد تملّكت الشركات الثلاث الرئيسية المزودة كما أشرنا سابقا (٦) .

وبالرجوع إلى الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٣)، الصفحة السابعة ، بند ٣-ج ما مفاده "تعزيز عمل القطاع الخاص في مجال الإنترنت وتنظيمه" وفي الصفحة الرابعة حول أهداف الإستراتيجية - الهدف العاشر "توفير المناخ الإستثماري المناسب لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات"، نرى بوضوح الفرق الهائل بين الآثار الاقتصادية السلبية للقرارات الحكومية في هذا القطاع كما تظهر الآن على الأرض وبين ما أقرته ذات الحكومة من استراتيجية طال انتظارها وتبلورت بعد جهد كبير قادته الوزارة السابقة والحالية بمسؤوليها وكوادرها وبشراكة مع باقي الوزارات والجامعات والقطاع الخاص.

لقد تم بيع تلك الشركات المزودة للإنترنت ولا شك بشكل قانوني وبرضا من الأطراف ذات العلاقة المباشرة، بل وقد تتمنى شركات أخرى أن تلحق بالركب وأستغرب حقا ممن يلومهم على ذلك فهذه الشركات قامت بهدف الربح ولا عيب في ذلك! ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان لديهم خيار آخر؟ هل كان قد بقي لهم أفق للنمو؟ والسؤال الأكثر أهمية: هل يُعتبر ما حدث أمرا صحيا لتنمية القطاع؟

ثالثا: لقد ضعف (بل أُضعف) مجتمع المعلوماتية الفلسطيني ومؤسساته بعد الإستمرار في تزويد خدمة النفاذ المباشر دون تغيير جوهري وبعد أن تم تقديم خدمة النطاق العريض (ADSL) على نفس المنوال مما أدى إلى انتهاء قطاع الإنترنت كما عرفته فلسطين قبل معظم الدول العربية كقطاع تنافسي. ويكفي من علامات هذا الضعف أن تنظر إلى نشاط مؤسساته حول هذا الموضوع وإلى أخبار مؤسسيه كأفراد وشركات. بل ويكفي أن تراقب باستغراب ذلك الصمت العجيب من قادته حول ما يجري.! والأخطر (في رأيي)، هو أن تشعر بذلك الإحباط المستشري في شركات المعلوماتية وذلك الخوف لدى أصحاب مؤسسات النشر والإعلام من الوقوع في نفس المصير.

لا حاجة لي لأن أشير هنا إلى تناقض ذلك كله مع الإستراتيجية الوطنية التي تشير إلى الشراكة مع القطاع الخاص، وأعتقد جازما أن الحكومة والمستهلك هما الخاسران الأكبران في نهاية المطاف من وجود مؤسسات قطاع خاص ومجتمع غير قوية بل ومحارَبة.

وإنني إذ أدرك أنه سيختلف معي البعض في إقرار وجود هذه الحقائق ولا أعتقد أن مزيدا من النقاش سيجدي في تغيير الآراء، لذا فإنني أدعو كل من يهتم بهذا القطاع إلى أن "يدردش" مع شركاتنا الموجودة في معرض اكسبوتك ٢٠٠٥ (١٣-١٥ أيلول) ومع زوار المعرض حول ما طرح لعلي أكون مخطئا (وأرحو أن أكون).

ولست أسعي في هذا المقال إلى التركيز على من انتصر على من بقدر ما أسعى لطرح ثلاث تساؤلات أساسية على الحكومة وعلى المجلس التشريعي:

(أ) ما هو تقييم وضع قطاع تزويد الإنترنت الفلسطيني وهل يتوافق مع الإستراتيجيات المعلنة؟

(ب) هل توقعت الحكومة أن تكون لقراراتها ذات العلاقة بالموضوع هذه الآثار الاقتصادية التي نراها حاليا في إعادة هيكلة وتركيبة القطاع وجره بعيدا عن التنافس؟ وهل تعتبر هذه الآثار إيجابية أم سلبية؟

(ت) ماذا كان يُتوقع من القطاع الخاص ومجتمع المعلوماتية أن يفعل لإيصال موقفه أكثر من طرق أبواب الوزارة والوزراء ورئيس الوزراء والشركة والمجلس التشريعي والرأي العام؟

إن القيام بتحرير قطاع الإتصالات والإنترنت بعد أن ضعفت الشركات المحلية سيؤدي إلى دخول الشركات العالمية والإقليمية إلى السوق على حساب شركاتنا المحلية الصغيرة والمتوسطة. وإذا كانت هناك النية لفتح باب المنافسة في الانترنت (٧) فلماذا لم يتم حماية الوضع التنافسي الذي كان قائم أصلا في السوق المحلي من خلال التنظيم الجيد الذي يضمن حق المواطن وحق الرخص الممنوحة لكل من شركة الاتصالات والشركات المزودة للخدمات على قدم المساواة والعدل؟

لقد حصل كل ذلك الضرر في ظل وجود فراغ قانوني من القوانين التجارية المساندة لبيئة تنظيمية تتم حاليا محاولات لإصلاحها (٨)، وأيضا قد حصل ذلك في ظل وجود القانون الحالي للإتصالات والذي لم يتم إقراره من المجلس التشريعي حتى هذه اللحظة (بدأ العمل بهذا القانون منذ تسع سنوات!) ويرى كثيرون أنه غير دستوري. ومما زاد في هذا الضرر أيضا عدم وجود هيئة اتصالات تنظيمية رسمية ومستقلة قانونيا وماليا وفنيا إضافة إلى عدم وجود استراتيجية وطنية للقطاع (تم إقرارها مؤخرا).

إنه من المعيب حقا أن يتم استغلال هذا الفراغ القانوني (وهو جزء من حالة سياسية عامة) لأقصى حد، وفي الوقت نفسه يتم المبالغة في تذكير السلطة بالتزاماتها نحو التراخيص الممنوحة وكأنها تعاني من فقدان الذاكرة! ومن ثم يتم لوم ذات السلطة على تقصيرها في حماية حقوق شركة الاتصالات بالرغم من نجاح الشركة الهائل. وبعد كل ذلك، يتم احتكار تعريف الوطنية وحب الوطن والانجازات الوطنية لمنع أية انتقاد لتقصير هنا أو هناك!!

وبالرغم من كل، فلا شك في أن الحكومة والمجلس التشريعي كانا يمتلكان الأدوات الفنية والتنظيمية والقانونية والتنفيذية لمنع حدوث هذا الضرر طوال هذه المدة، ولكن لم يتم عمل إلا القليل القليل. وعليه، فقد عانت الشركات المحلية من عدم الوضوح ومن التقصير التنظيمي مما أدى إلى حجب الإستثمار، كما عانى المستهلك العادي من حجب وتأخير الكثير من الخدمات. وها هو قد تم أخيرا وعلى أرض الواقع إعادة تقسيم قطاع تزويد الإنترنت وفرض وحدانية الخيار والتزويد من خلال شركة واحدة.

فكيف إيقاف الضرر؟ ومن؟

إن خصخصة القطاع لا تعني تحريره! ألا يوجد مؤسسة دراسات اقتصادية مستقلة لكي تدرس ماحصل خلال السنوات الماضية، وما هي آثاره؟

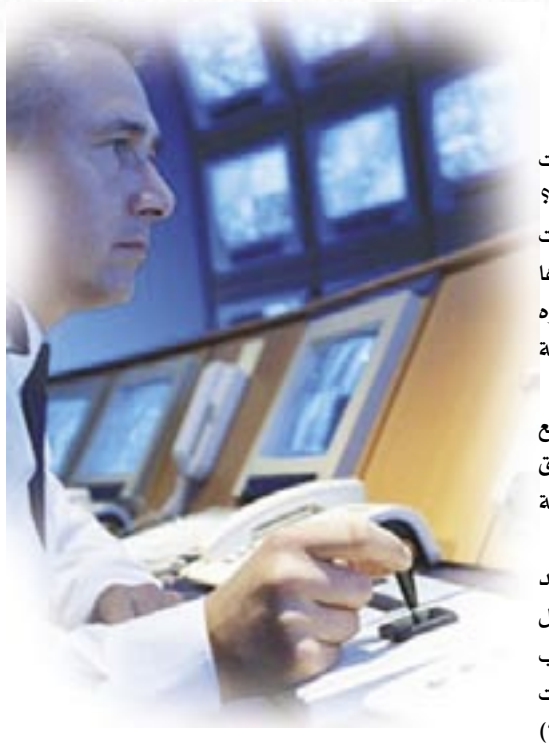

وهل يجب أن تنتظر فلسطين حتى ينتهي عقد امتياز شركة الإتصالات في نوفبر ٢٠٠٦ لكي يتم اصلاح الوضع؟

وهل يدعي المجلس التشريعي والحكومة (التكنوقراط) عدم العلم وعدم المعرفة؟

---

(١) إشارة إلى مقال نشر في رقميات فلسطينية عدد مارس-٢٠٠٥ بعنوان " مشروع النفاذ المباشر الحالي: منافسة غير عادلة تؤدي إلى احتكار جديد"

(٢) أنظر الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى قرار اعتمادها من مجلس الوزراء في موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات www.mtit.gov.ps

(٣) يمكن الرجوع إلى موقع جمعية مجتمع الانترنت الفلسطيني www.isoc.ps لمزيد من التفاصيل حول مواقف الجمعية

(٤) ورشة عمل حول خدمة النفاذ المباشر في معهد الحقوق - جامعة بيرزيت وتصريحات صحفية محلية

(٥) أنظر تصريحات كل من شركة بالنت (Palnet) وشركة (PIS) المتعلقة بهذه النقطة في رقميات فلسطينية عدد ديسمبر ٢٠٠٤ وعدد مارس ٢٠٠٥ (www.pita.ps).

(٦) لقد أكدت شركة الاتصالات مرارا وتكرارا في السابق إلتزامها بعدم دخولها لسوق المستهلك النهائي (أي بيع الانترنت مباشرة للمستهلك)، وقد تم تأكيد ذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية - بيتا (أنظر نص المذكرة النقطة ٣,١ في موقع بيتا (www.pita.ps/it-issues.htm) ومن خلال تصريحات علنية عديدة).

(٧) انظر موقع وزارة الاتصالات وتمنولوجيا المعلومات (http://www.mtit.gov.ps/detalse٦.asp?id=56&tbl=all__news).

(٨) يتم الآن طرح قانون الاتصالات الجديد، وقانون الامتيازات وقانون حماية المستهلك. وينتظر أن يطرح أيضا قانون المنافسة قريبا. أنظر أيضا إلى الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات (www.mtit.gov.ps)، الصفحة الخامسة، البند ١-أ: تشريعيا والبند ١-ب: تنظيميا.

DAMAN

International Trading Services

The solution you need...
The source you trust...

AUDIO
VISUAL
SYSTEMS

SECURITY
INTEGRATED
SOLUTIONS

PARTNERS

- HONEYWELL – USA
  NOTIFIER – Fire Alarm Systems
  Northern Computers – Access Controls
  Ademco – Security products
- NEMO - Q - SWEDEN
- C – TEC – UK
- CAME – ITALY
- KIDDE – USA
- SANYO – JAPAN
- DRAPER – USA
- AETHRA Video conferencing – Italy
- TOA – JAPAN
- PELCO CCTV – USA
- DSC SECURITY – CANADA

ENGINEERED SYSTEMS

- Patient-Nurse Communications
- Communication Systems
- Security & CCTV
- Fire Alarm
- Architectural & Theatrical Light Dimming
- ACCESS Control Systems
- Auditorium Systems
- Queuing Systems

P.O.Box 644, Palestine, Nablus, Palestine St. 48, Tel: 00 970 9 2387665, Fax: 00 970 9 2387422
Ramallah, Masion road, Tel: 00970 2 2988856
Gaza, Omar Al-Mokhtar road, Tel: 00970 8 2849699
Email: info@daman.ps

صيدم في حوار صريح مع رقميات

القطاع الخاص مطالب بزيادة مساهمته في المبادرات والمشاريع التكنولوجية

نعمل على ادخال مشغل جديد للهاتف الخليوي

يجب أن ننتقل من الكلاموجيا إلى التكنولوجيا !

اجرى الحوار امجد التميمي وعلاء علاء الدين

لم يكن يُتوقع في يوم من الأيام أن يصبح على رأس هرم وزارة طالما كان من أشد المنتقدين لأدائها ، لكنه يتحدث اليوم بروح المسؤولية مبينا أن العمل من داخل الميدان يختلف كثيرا عن الحديث من خارجه. هو يقر بوجود صعوبات جمة تعترض تطور قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين ، بيد أنه يتطلع إلى الغد بمنظار المتفائل ، فالمال حسب تصوره ليس كل شيء ، وبالقيادة الناجحة وأمانة التنفيذ والإرادة الصلبة يمكن الوصول إلى المبتغى.
د. صبري صيدم وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحدث ل" رقميات" في حوار صريح وشفاف هذا نصه:

أثار موضوع المشغل الجديد للهاتف الخليوي جدلا واسع النطاق . أين نحن من هذا الموضوع؟

-بدايةً هناك موافقة من مجلس الوزراء اقرت في ١٥-٨-٢٠٠٥ تتحدث عن بدء الإجراءات بفتح باب المنافسة في قطاع الاتصالات وخاصة البدء بإدخال مشغل جديد خاص بالهاتف المحمول. ونحن في الوزارة بدأنا بعملية الإعداد لهذا الموضوع، وسوف نعكف خلال الأسابيع القليلة المقبلة على استقدام مستشارين من خلال الإعلان في الصحف.

وهؤلاء المستشارون سيقومون بدراسة مسحية لطبيعة الشبكة القائمة وطبيعة السوق وآلية ادخال مشغل جديد وحجم مساهمة السلطة في ادخال هذا المشغل وظروف عمله والمعيقات التي ستواجهه . وعندما يتم اعداد الدراسة المتكاملة سنتخذ الخطوات العملية لطرح العطاء لمنح الرخصة الجديدة .

لقد تحدثنا مع مجموعة الاتصالات حول حسم هذا الموضوع ، وبعد نقاش استمر طيلة الأشهر الماضية تبلورت قناعة لدى المجموعة بأن المشغل الجديد قادم لا محاله .

وخلال لقائنا الأخير مع المجموعة أبدت استعدادها للتعاون معنا وتسهيل عملية دخول المشغل الجديد، لكنها رغبت في نفس الوقت في مراعاة موضوعين: أن تتمكن الوزارة من توفير توسعة لشركة جوال للعمل ضمن التردد المتاح وعدم السماح بدخول مشغلين افتراضيين يعملون كوسطاء لشركات اسرائيلية.

هذا الموضوع سيترك للدراسة التي بدورها ستبرز كل نقاط القوة والضعف في عملية ادخال المشغل الجديد ومن ثم تحديد آلية واضحة بهذا الخصوص . الموضوع حسم تماما واتوقع قبل نهاية العام طرح العطاء الخاص بشركة جديدة. لقد وصلتنا عدة طلبات شفهية وتلقينا أسئلة واستفسارات بهذا الشأن سواء من قبل شركات عالمية أو عربية ومن مستثمرين فلسطينيين. وستتاح المنافسة للجميع فحجم الإقبال مشجع جدا.

هناك تخوف من أن تقوم الشركة الحالية بشراء الرخصة الجديدة وتدخل الى السوق بإسم جديد ، ما رأيكم في ذلك؟

- كما قلت سنوفر أعلى درجات الشفافية عند طرح العطاء ، نحن معنيون بمشغل جديد بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، ولا أعتقد بأن شركة محترمة ترتضي لنفسها أن ترتدي ثوبا آخر لتعود إلينا ياسم آخر.

هل تتوقعون شروطا جديدة للعطاء الجديد تختلف عن الشروط التي تضمنتها رخصة شركة الإتصالات الفلسطينية؟

نحن بصدد الحديث عن عطاء مدروس سيتم نشره في الجريدة الرسمية ، وهناك مجال للجميع لدخول معترك تنافس حقيقي لتحقيق الفوز بالعطاء، لذلك فإنني أصر على أن هذا الموضوع سيراعي أعلى درجات الشفافية بحيث لا يشعر أي طرف بغبن أو محاباة. هناك لغط في بعض الأحيان ، غير أن الإختلافات في الرأي أمر مقبول ، وما حصل في فلسطين خلال الأشهر الماضية لا يخرج عن هذا الإطار وأن كان زائدا عن حده الطبيعي. الآن وصلنا إلى وضع ناضج فالشركة تتعامل بإيجابية مع فكرة المشغل الجديد والحكومة دعمت هذا التوجه وساندت موقف الوزارة .

ثار موضوع شراء شركة الإتصالات للشركات المزودة للإنترنت مشكلات كثيرة، أين دوركم في ذلك وما هو تقييمكم للوضع بالنسبة إلى خدمةADSL ؟

- في الواقع هذا الموضوع متعدد الجوانب : فيما يتعلق بشراء شركات، نقول بأن ذلك ليس من اختصاصنا، فاختصاصنا يتعلق بالأمور الفنية وآليات التشغيل والرسوم المفروضة على التشغيل، لذلك فإن وزارة الاتصالات ليست مخولة بمنع أحد من شراء شركات. هذا من اختصاص وزارة الاقتصاد ة فهي وحدها المخولة بمراجعة ملف الشركات وهي التي تقرر ما اذا كانت الشركة قد تجاوزت حدود رخصتها أم لا .

أما بالنسبة إلى خدمةADSL وأسعارها، فإننا نعاني من بطء عملية التركيب وتردي سرعة الخدمة وجودتها في بعض الأحيان . وقد أبلغنا بمشكلات تواجه المواطن تتعلق بالحصول على خدمة ADSL وربط الشركة بين الحصول على هذه الخدمة وبين دفع فاتورة الهاتف ، وقيل بأنك إذا لم تدفع خدمة ADSL يُقطع عنك الهاتف والعكس صحيح . ونحن تحدثنا مع الشركة حول هذا الموضوع بصراحة مطلقة واتفقنا على مراجعته، وقلنا بأن أي فاتورة تصلنا من المواطن سوف نراجعها بالتفصيل ، واذا كان هناك ظلم يجب أن يُرد الحق لصاحبه.

هل ستبحثون اسعار خدمة الإنترنت مع الشركة؟

نحن اتفقنا مع الشركة على مراجعة الأسعار والتدقيق في تفاصيل هذا المشروع كله، فهو مشروع واعد وهناك مجموعة من الاجراءات التي تفكر الوزارة باتخاذها وسوف يُعلن عنها قريبا . هذه الاجراءات هدفها بصراحة تعزيز الوصول الى الانترنت وتخفيف العبء عن المواطن .

نحن نرى أن الإقبال لدى المواطنين رائع ، وتعهدت الشركة بأن توفر ٨٥-٨٧٪ من الخدمة لتغطية كافة المناطق . هناك مشكلات ، فمثلا وسط مدينة غزة يوجد مواطنون تقدموا بشكوى للوزارة يقولون فيها بأنهم طلبوا منذ فترة طويلة من الشركة تزويدهم بخدمة ADSL لكنهم لم يحصلوا عليها حتى اليوم. وعندما راجعنا الشركة اتضح لنا بأنه لا توجد امكانية فنية لايصال الخدمة لهم ، ومع ذلك اتخذت الشركة أحيانا خطوات بناء على رغبتنا بتوفير ADSL في بعض المناطق رغم أنها غير مجدية ماليا بسبب محدودية عدد المستخدمين.

كم وصل عدد المشتركين في خدمةADSL ؟

اقتربنا كثيرا من ٥٠٠٠ مشترك ، وهناك مشكلتان تعترضان هذا الموضوع : السعر الذي يجعل المواطن يتردد ، والاشكالات الفنية. ولكن الرغبة في الإشتراك كبيرة، وأتوقع أن يصل عدد الطلبات المدونة للاشتراك إلى ٧٠٠٠ .

هل هناك آلية معينة لتلقي الشكاوى من المواطنين ؟

بصراحة يوجد اناس قدموا شكاوى لنا وهناك من نشروا مقالات عبر الصحف . آخرون فضلوا تقديم شكوى للشركة نفسها . وهناك توجه حقيقي لتوحيد مصدر الشكاوى للتعامل معها وسيعلن عن ذلك قريبا. ولكن للأمانة نقول بأنه لم تصل الينا أي شكوى إلا وحولناها للمعنيين في الشركة التي ردت بدورها علينا. في بعض الأحيان كان هناك تقصير وفي أغلب الأحيان يتعلق الأمر بإشكاليات فنية.

لكن الوزارة مسئولة عن تطوير المعلوماتية بشكل عام، ألا يؤثر دخول شركات على اختصاص شركات أخرى سلبيا على هذا القطاع؟

-كثير من المواطنين يتحدثون عن تأثير سلبي ، ولكنني أقول بأن الحديث يبقى في دوائر مغلقة ، وعدم وصول شكوى رسمية بهذا الشأن يُبقي الحديث في طي الدردشات واللقاءات الداخلية والتوقعات وربما الاشاعات . ولكن إذا اردت أن يُناقش هذا الموضوع فأنا جاهز لذلك بحضور وزارة الاتصالات. ولتعقد ندوة لمناقشة هذه التفاصيل حول آلية تسجيل الشركات وطبيعة ترخيص خدماتها لمعرفة ما إذا كانت تتقاطع مع عمل الحكومة وتؤثر سلبا عليها ؟ هل هي صحيحة أم غير صحيحة؟ مشروعة ام غير مشروعة؟

كيف تجد علاقتك كوزير للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالقطاع الخاص؟

بصراحة قبل أن أصبح وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأنا أرى أهمية تحقيق شراكة فعلية بين القطاعين العام والخاص ولم يزدني المنصب إلا إصرارا على ذلك. وينسجم هذا الموقف مع إصرار الحكومة على أهمية دعم المشروعات الصغيرة ودعم القطاع الخاص لأن العملية النهضوية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكامل القطاعين العام والخاص إضافة إلى دور المؤسسات غير الحكومية. هناك اعتراف حكومي واضح بأن بعض الجوانب في حياتنا لا يمكن أن يقوم بها القطاع العام وتحتاج إلى دور أكبر من القطاع الخاص . وأنا أشجع دعم القطاع الخاص وسوف تؤازره الوزارة في العديد من المبادرات، غير أنني ما زلت مؤمنا أن القطاع الخاص بطيء في التجاوب معنا ولنأخذ مبادرة التعليم الإلكتروني الفلسطيني مثلا على ذلك حيث وجدنا متابعة حثيثة من قبل المنتدى الاقتصادي والشركات العالمية ، لكننا نحتاج إلى أن يساهم إتحاد شركات أنظمة المعلومات في تسريع خطاه لأننا تبنينا هنا في الوزارة العمل بسرعة الف كيلو متر بالساعة ونحتاج لأن نُحدث نقلة نوعية لإحداث التغيير المأمول في واقعنا الفلسطيني . أنا مع تغيير الصورة الفلسطينية على المنابر العالمية لعلها تصبح صورة خلاقة لا أن تبقى صورة ترتبط بالمعاناة والمآسي . نحن لدينا زخم كبير ومشروعات متميزة، ولا تخلو صفحات جرائدنا اسبوعيا من طالب ابدع مشروعا معينا ومن مبادرة هنا وهناك ، لكن للأسف لا يوجد هناك من يساهم في هذه المشروعات او من يدعمها محليا بصورة جدية . انا أتمنى من خلال معرض "اكسبوتك ٢٠٠٥" أن يتم التوصل إلى آلية تسريعية لعمل القطاع الخاص. وعندما نطرح مبادرة نجد كل الدعم والمباركة والتشجيع من قبل القطاع الخاص لكن التحرك ما زال بطيئا بهذا الاتجاه، قد نكون نحن المقصرين في شرح التفاصيل ، ولكننا نرى أن الجهات المانحة أو الدولية أسرع تجاوبا من القطاع الخاص مع أن هذا القطاع لديه ما يعطيه.

قبل أن تصبح وزيرا كنت من أشد المنتقدين لعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، الآن وبعد أن دخلت الوزارة ما الذي تغير؟ وعندما ستترك العمل الرسمي هل ستكون بنفس الصلابة التي كنت عليها قبل دخولك الوزارة؟

- بصراحة الحديث من خارج الميدان مختلف تماما عن الحديث من داخل الميدان . صحيح أنني كنت من أشد المنتقدين للوزارة وللقطاع ولبعض العاملين في هذا القطاع، ونشرت ما نشرت في وسائل الاعلام ، ولكن عندما دخلت الوزارة وجدت أنه كان ثمة ظلم كبير، فالوزارة تعاني على غرار ما تعانيه المؤسسات الحكومية من حاجة للدعم والتطوير ، ووصلت إلى قناعة بأن هناك بعض الأطراف التي أرادت أن تُبقي هذه الوزارة ضعيفة لتمرير أجندتها وفرض صيغة هي ترتئيها لهذا القطاع . العملية ليست سهلة بل مضنية، ونقص الإمكانات المالية يلعب دورا كبيرا في طبيعة العمل والأداء والمردود ، ولكنني الآن أشعر بأنه يوجد تشجيع كبير حيث تغيرت بعض المفاهيم لدي ولدى الكثيرين، فقبل أن أصبح وزيرا كنت أؤمن بمبدأ وجود المال لدعم المشروعات على تنوعها، ولكن بعد هذه التجربة أجد أن المال ليس هو الحاجز ، أنا من أنصار الشعار الذي رفعته وهو " من الكلامولوجيا إلى التكنولوجيا" . وإذا كان هناك قيادة تتبنى أفكارا جديدة ، وأمانة في التنفيذ ضمن حدود الشفافية المطلوبة وإرادة للمتابعة ، فان تحصيل المال عندئذ يصبح ممكنا . وهذا ما وجدناه في عدة مبادرات اطلقناها وفي كثير من التجارب .

يجب أن يدور الحديث عن كيفية تدعيم المبادرات وضمان استدامتها مع التأكيد على أن وزارة قوية سوف تحمي القطاع الخاص والعكس صحيح. لذلك يجب أن يكون في مصلحة الجميع تعزيز دور الوزارة لتحقيق الشراكة المطلوبة بين القطاعين العام والخاص. والذي يتابع مجريات الأمور في الحكومة يعرف أنه بعد تنفيذ قانون الخدمة المدنية فإن رواتب الموظفين تستهلك ما نسبته ٥٩ ٪ من الميزانية وهذا لا يحدث حتى في أشد الدول فقرا ، وحتى الدول التي خرجت لتوها من الحروب لا تصرف فاتورة من هذا النوع . لذلك فإن المستقبل للقطاع الخاص الذي يجب أن نضع كل ثقلنا فيه من أجل تشجيع المشروعات الصغيرة والمشروعات الإنمائية ونعمل على جلب المال . صورتنا سلبية الآن أمام المانحين لأنه كان هناك اشكاليات الكل يعرفها ولسنا بصدد الحديث عنها. الآن نحتاج لإثبات مصداقيتنا ووجودنا للاستمرار وتمكين المانحين من الضخ بصورة أكبر.

هل كنتم تتوقعون دخول الوزارة؟

بصراحة لا، فعندما عدت من سفر كان لدي بعض التوجهات الخاصة حيث أنني لم أعمل في القطاع العام ولا امتلك تجربة فيه . هذه أول تجربة لي فتخيل معي أنك تبدأ عملك من رأس الهرم، بالتأكيد ثمة صعوبة ليست بسيطة في ذلك.

هل أنتم نادمون أو مرتابون من دخول الوزارة؟

لا لست نادماً ولكنني اشعر بوجود أمل كبير للتغيير نحو الأفضل ، فأنا مؤمن أن الدول المانحة بدأت تتجاوب إزاء عدة قضايا كما أن تجاوب الحكومة يشكل عاملا مهما ومشجعا.

إلى أي مدى تدعمون مشاركة المرأة في قطاع المعلوماتية؟

هذا مطلب ملح وهناك حاجة كبيرة لإشراك المرأة بصورة كبيرة في قطاع المعلوماتية، فالحجة السابقة فيما يتعلق بالحاجة إلى البنية الصلبة في الصناعات الثقيلة والقدرة الفسيولوجية التي لا تمتلكها المرأة سقطت. الآن لا يوجد مبرر لذلك ونحن بصدد الإعداد لمشروع سوف يحمل إسم "فلسطينية" يشجع على مشاركة المرأة. إن مشروع فلسطين بالنسبة لي من الأولويات. ونحن الآن على أبواب إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وتشريع القوانين الإلكترونية.

ما هي آخر المستجدات فيما يتعلق بتنظيم القطاع؟

فيما يتعلق بموضوع تنظيم هيئة قطاع الاتصالات، أنهى البنك الدولي المرحلة الثانية من دراسته وأرسل لنا قبل فترة بسيطة كل تفاصيلها، حيث اقترح علينا إنشاء الهيئة وفق نظام داخلي يستند إلى قانون الاتصالات المعمول به. وقمنا بإعداد مسودة للنظام الداخلي عُرضت على مجلس الوزراء لإقرارها في ٦/١٤.

لجميع مشتركي ومستخدمي جوّال

VMS
البريد الصوتي
الجديد

فاكس
وين مكان

برنامج رجال الأعمال المتقدم = إنترنت+فاكس

برنامج رجال الأعمال = فاكس

عن طريق خدمة البريد الصوتي "VMS" من جوّال
بنقدر نستقبل فاكس عالإنترنت و كمان بنقدر
نسمع بريدك الصوتي و نجاوبه عالإنترنت.
وتبعث فاكس كمان ... برضه عالإنترنت.

"أعمالك مهمة ومشاغلك كثيرة ما بريحك إلا خدمة البريد الصوتي"

جوّال JAWWAL شبكة فلسطين

لمعرفة المزيد احصل على كتيب المعلومات الخاص بالبريد الصوتي من جميع مكاتب جوّال أو زوروا www.JAWWAL.ps

MMS

Internet + WAP

JAWWAL WAP Services

مباشر GPRS

مباشر على طول

جوال JAWWAL شبكة فلسطين

www.JAWWAL.ps

بيتا وبال تريد تقدمان

إكسبوتك معرض فلسطين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

XPOTECH

The Palestine ICT Exhibition & Conference

9/15 - 13

قاعات ومتنزّه بلدية البيرة

11:00 صباحاً - 9:00 مساءاً

www.expotech.ps

المؤسسات والشركات المشاركة في المعرض

- إجزولت تكنولوجيز
- إنتر نريد
- إنترنك
- الأندلس للبرمجة وتكنولوجيا النظم
- سيسكو سيستمز
- شركة الأنظمة الرقمية الألكترونية
- بابل سوفت لأنظمة المعلومات
- شركة البداوي لأنظمة المعلومات
- البنك العربي
- شركة بيسان م.م
- بي إس دي للتكنولوجيا م.خ.م
- بي سي إن سي ٢٠٠٠ لشبكات الكمبيوتر
- بي. سي. أي للاتصالات والتكنولوجيا المتطورة
- شركة تطوير أنظمة الإنترنت
- تي.دي.إم
- شركة الجرمق لخدمات الكمبيوتر والإلكترونيات
- شركة جلاكسي لأنظمة المعلومات
- جمعية مجتمع الإنترنت الفلسطيني
- الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- شركة الحلول المتكاملة للكمبيوتر والهندسة
- شركة الخدمات الفنية للكمبيوتر
- داتاست
- الراعي الصالح للهندسة والحاسوب
- سيداتا لأنظمة المعلومات والاتصالات
- عسل للتكنولوجيا
- الشركة العربية للتقنيات
- شركة غطاشة للتكنولوجيا والاستثمار (غاتا) م.خ.م
- المؤسسة العربية الحديثة للأعمال التجارية / مايكو
- شركة مايكرونت لأنظمة المعلومات
- مبادرة التعليم الفلسطينية
- شركة مجموعة الجمال للتجارة والاستثمار
- شركة ميكروتك للاستثمار
- المعهد التقني العالي
- مجموعة الاتصالات الفلسطينية
- نمبر ون سوبس
- الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الإنترنت
- هيليوت باكرد HP
- الشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية / واصل
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- شركة يافا لشبكات وأنظمة الكمبيوتر

تقنية فلسطينية لنهضة اقتصادية

الراعي البلاتيني: مجموعة الاتصالات الفلسطينية PALTEL GROUP

الراعي الفضي: Cisco Systems

المؤسسات الداعمة

راعي وثيقة التأمين: شركة التأمين الوطنية NIC

يو. أس. روبوتيكس تكشف عن مجموعة جديدة من حلول الإتصالات اللاسلكية المتطورة خلال معرض جيتكس دبي 2005

دبي خاص ب رقميات فلسطينية كشفت "يو. أس. روبوتيكس" (U.S. Robotics)، الشركة العالمية الرائدة في مجال توفير أنظمة الإتصال عبر شبكة الإنترنت، عن عزمها طرح مجموعة منتجاتها اللاسلكية المتطورة "ماكس جي" (MAX g) في منطقة الشرق الأوسط. وتتميز هذه الحلول الجديدة بحزمة متكاملة من خصائص الأمن العالية إلى جانب توفيرها لنطاق تغطية يفوق الأنظمة المشابهة بنسبة ٥٠٪.

وقال توني فيلد، مدير تسويق المنتجات في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة "يو. أس. روبوتيكس": "تمكنت شركتنا من وضع معيار قياسي في قطاع أجهزة الإتصالات اللاسلكية عبر تقديمها لمجموعة منتجات "ماكس جي". وحظيت هذه الحلول بإقبال كبير من قبل المستخدمين في مختلف أنحاء العالم في ضوء تلبيتها لاحتياجاتهم النوعية".

وتتبنى منتجات "ماكس جي" تقنيات رقمية متطورة لمعالجة الإشارات بهدف تعزيز قدرة الجهاز على تلقي الإرسال اللاسلكي، ما يسمح لمستخدمي شبكات "واي فاي" بالمحافظة على سرعة عالية للاتصال بنطاق أكبر بنسبة ٥٠٪ من نقطة الدخول.

وتتوافق تقنية "ماكس جي" مع المعايير القياسية للاتصالات اللاسلكية. كما أنها معتمدة من قبل اتحاد "واي فاي"، وهو الأمر الذي يساعد المستخدمين على الاستفادة من نطاق التغطية الأوسع ضمن أي شبكة لاسلكية حتى لو كانت الأجهزة الأخرى لا تدعم تقنية "ماكس جي".

علاوة على ذلك، تكفل مجموعة "ماكس جي" تحقيق زيادة كبيرة في مستوى أداء الشبكات التي تتبنى معايير "٨٢,١ جي" من خلال الارتقاء بكفاءة عملية نقل البيانات لاسلكياً.

وتتصف هذه المنتجات أيضاً بسهولة تركيبها، حيث يقوم مساعد التركيب (SurStart) من "يو. أس. روبوتيكس" بإعداد المحولات والموجهات اللاسلكية "ماكس جي" أو نقاط الدخول ومعايير الحماية المختلفة بمرونة وسرعة كبيرتين.

ياهو تعرض وسيلة بحث سهلة عن البريد الإلكتروني

طورت ياهو تكنولوجيا بحث محسّنة لمستخدمي خدمة بريدها الإلكتروني عبر الويب بما في ذلك البحث عن النص الكامل للرسائل الملحقة. هذا ما أعلنته الشركة مؤخرا. ويقول أحد المتنفّذين في ياهو: هذا النظام الجديد للبحث من شأنه أن يعزز القدرات القائمة الأساسية والسماح للمستخدمين بالبحث عن مضمون موضوع الرسالة وهيكلها وخطوط المرسلين.

ويقول درو غارسيا ، مدير إنتاج رفيع المستوى في فريق ياهو للبريد الإلكتروني ، أن وظيفة البحث المحسّنة سوف تتبلور على مراحل خلال الأشهر القليلة القادمة لتصبح في متناول الجميع. وأضاف بأن هذه الوظيفة البحثية الجديدة يمكنها فهرسة النص الكامل لعشرين نوعا من الرسائل الملحقة بما في ذلك ملفات Word ، Excel ، Powerpoint Microso إضافة إلى ملفات أنظمة Adobe PDF .

وثمة تحسن آخر، أنه مع كل نتيجة بحث يحوّل Yahoo Mail قصاصة من المضمون يظهر فيها إشارة للشيء الجاري عنه البحث. ويعطي هذا النظام المستخدمين فكرة عن المضمون المستهدف.

ويقول غارسيا أيضا أن هناك إمكانية لمشاهدة صور مختصرة لصور ووثائق ملحقة مع رسائل البريد الإلكتروني. ويضيف بأن في مقدور المستخدمين أيضا فتح الوثائق الفعلية من هذه الصور المختصرة. وعلاوة على ذلك يستطيع المستخدمون تنقية البحث وصولا إلى أفضل النتائج وبأسرع الطرق. وسوف يستطيعون أيضا ، حسب غارسيا ، مشاهدة صور ووثائق ملحقة في قائمة نتائج بحث بأنفسهم بالصيغة المختصرة. فكل إيجاز سوف يُشار إليه بإشارة للرسالة ذات الصلة.

ويرجع السبب لإنتاج هذه التقنية الجديدة إلى قيام المستخدمين بتخزين كميات متنوعة من المعلومات في بريدهم الإلكتروني مما استدعى تزويدهم بقدرات بحث إضافية.

شارب تُنتج شاشة LCD مزدوجة الإستخدام

برلين - بدأت شركة شارب بإنتاج كبير وجديد لشاشة الكريستال المسيّل LCD التي يمكنها عرض معلومات مختلفة وفقا للإتجاه الذي تُشاهد منه . هذا ما ذكرته الشركة اليابانية الشهيرة خلال مؤتمر صحفي عُقد في أحد المعارض الإلكترونية في برلين. وأعلنت الشركة في ذات الوقت عن أول زبائنها: جنرال موتورز.

وتخطط آدم أوبل ، وهي فرع للشركة الأميركية المصنّعة للسيارات، لاختبار هذه الشاشة مزدوجة العرض في سيارة فكترا كارافان ، وفقا لمدير تسويق شارب/فرع ألمانيا.

وتقضي خطة أوبل أن يُستخدم الجانب الأيسر من الشاشة كنظام توجيه للسائق ، أما الجانب الأيمن فسوف يُستخدم لعرض أفلام دي في دي في السيارة.

باناسونيك وإنتل يتعاونان لإنتاج بطارية يمكنها العمل أكثر من ثماني ساعات

سوف تعمل ماتسوشيتا لصناعة البطاريات- وهي فرع تابع للشركة اليابانية الشهيرة باناسونيك - مع إنتل لتحسين تكنولوجيا خاصة بالبطاريات. هذا ما أعلنته الشركتان مؤخرا. والغرض من هذا التعاون هو إنتاج بطارية قادرة على شحن جهاز كمبيوتر محمول لأكثر من ثماني ساعات.

وتعكف حاليا شركة ماتسوشيتا على تصنيع هذه البطارية بحيث تكون متوفرة بحلول شهر نيسان من العام القادم.

وقالت الشركة في بيان لها أن البطارية المذكورة يمكنها إطالة فترة عمل أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة أخرى مثل الهواتف الخليوية والكاميرات الرقمية. وبمعنى آخر سوف تزيد قدرة البطارية بنسبة ٣٠٪ عن البطاريات المعمول بها هذه الأيام ، حسب ما أوردته الشركة.

إبسون تسلط الضوء على مجموعة واسعة من حلول معالجة وطباعة الصور خلال مشاركتها في معرض جيتكس دبي 2005

دبي خاص ب رقميات فلسطينية ستعرض "إبسون" مجموعة واسعة من حلول معالجة وطباعة الصور، وذلك خلال مشاركتها في فعاليات معرض "جيتكس دبي ٢٠٠٥". وستسلط الشركة الضوء على أجهزة عرض وتخزين الوسائط المتعددة "بي- ٢٠٠٠" (P-٢٠٠٠) وأنظمة المسح الضوئي للأفلام "إف- ٣٢٠٠" (F-٣٢٠٠) وطابعات "بيكتشر مايت ١٠٠" (Picture Mate ١٠٠) و"بيكتشر مايت ٥٠٠" (Picture Mate ٥٠٠). كما سيشهد جناح "إبسون" عرض قائمة متنوعة من طابعات الليزر متعددة المهام وتقنية طابعات الليزر القابلة للتحويل وأنظمة العرض الضوئي والطابعات كبيرة الحجم.

وإضافة إلى وظائف أجهزة "بي- ٢٠٠٠" والأفلام المسجلة الرقمية وملفات المستخدم إضافة شرائح الصور لتوفير وتتبنى منتجات شاشة الكريستال التي تسمح بمعاينة هذه الأجهزة بمعدل ويتوقع أن تحظى لشرائط الأفلام "إف- معرض جيتكس تعتبر حلولاً فعالة التشغيلية الاقتصادية المتقدمة. وتستهدف من هواة التصوير والمحترفين.

عرض الصور، تدعم الكاميرات الرقمية بكاميرات الفيديو الموسيقى. ويستطيع ملف موسيقى إلى عروض متطورة. "بي- ٢٠٠٠" تقنية السائل "فوتو فاين" الصور المخزنة على وضوح هائل. أنظمة المسح الضوئي "٣٢٠٠" باهتمام زوار دبي ٢٠٠٥"، كونها تجمع بين نفقاتها ومستويات أدائها هذه الأجهزة كلاً

وتتيح أجهزة "أف-٣٢٠٠" إمكانية إجراء عمليات المسح الضوئي السريع للصور المنعكسة بمقاس يصل إلى ٤×٦ بوصة بالإضافة إلى الأفلام مقاس ٣٥ مليمتر لتوفير نتائج بمقاس ٥×٤ بوصة. وتتوافق هذه المنتجات مع أجهزة الكمبيوتر الشخصية وأنظمة ماكنتوش. كما أنها تشتمل على برنامج متقدم يساعد المصورين على المسح الضوئي لشرائط الأفلام مقاس ٣٥ مليمتر والأفلام من المقاس المتوسط على دفعات إلى جانب إزالة الغبار والخدوش من الصور في نفس الوقت.

وتتيح "بيكتشر مايت ٥٠٠" للمستخدمين إمكانية طباعة صور تضاهي جودة نتائج المختبرات المتخصصة. وتساهم هذه الحلول التي توفر صوراً مقاس ١٠×١٥ سم في تسهيل وتسريع عملية الطباعة المنزلية، وذلك استناداً إلى حزمة من التقنيات والخصائص المبتكرة.

من جهة أخرى، قامت "إبسون" بتصميم أجهزة "بيكتشر مايت ١٠٠" لتوفر نتائج طباعة مصقولة عالية الجودة. علاوة على ذلك، تدعم هذه الأجهزة العديد من وظائف إضافة المؤثرات الخاصة إلى الصور باستخدام شاشة العرض بدون الحاجة للتوصيل بجهاز الكمبيوتر.

وسينقسم جناح "إبسون" في معرض "جيتكس دبي" إلى مناطق متخصصة تشمل "حلول الأعمال" و"الأجهزة متعددة المهام" و"طابعات الصور" و"أجهزة المسح الضوئي" و"حلول استوديوهات الصور المنزلية" و"الحلول الإستهلاكية"

صناعة البرمجيات في فلسطين: إنجازات واعدة ومحاولات جادة لاختراق عقدة الأجنبي

مناصرة: مؤسسات السلطة ووزاراتها تستهلك البرمجيات القادمة من الدول المانحة

م.أبودف: البرمجيات المحلية تقدم خدمات شاملة ومتكاملة في مجال التدريب والصيانة

الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين تقضي بتطوير البرمجيات والإبداع

غزة - تحقيق / محسن الإفرنجي خاص ب رقمية فلسطينية : اين تقف صناعة البرمجيات من قطاع التكنولوجيا في فلسطين؟ وما مدى قدرتها على الصمود والتطور في ظل المنافسة الشرسة من البرمجيات الأجنبية وعمليات القرصنة المحلية ؟؟! وهل من قوانين وأنظمة وطنية لحمايتها ؟

فرغم أن قطاع البرمجيات يمثل تربة خصبة للاستثمار في فلسطين إلا أنه لم يسجل قفزات نوعية في هذا الإطار في ظل العديد من الإشكالات التي يواجهها وأهمها " عقدة الأجنبي " التي تتشبث بها المؤسسات المحلية و المستهلكين.

واقع صناعة البرمجيات في فلسطين يمكن تشخيصه من خلال إنجازاته وطبيعة التحديات التي تواجهه و التي نستعرضها في التقرير التالي:

واقع مغاير

يحتاج السوق المحلي إلى صناعة البرمجيات في مجالات عدة: خدماتية وتجارية وصناعية بتكلفة تصل إلى ملايين الدولارات لإثرائه و سد احتياجاته المتزايدة.

و تؤدي مجموعة من شركات صناعة البرمجيات دورا متميزا في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ما تصدره من برمجيات بدءاً من برمجيات التسجيل الجامعي وصولا إلى برمجيات إدارة المحال التجارية علاوة على برمجيات التدريب و التعليم العام و التعليم المتخصص لذوي الاحتياجات الخاصة و برمجيات المكتبات والأرشفة وحوسبة الخرائط و الصور و المخطوطات.

مهنا مناصرة ، مدير شركة " بابل سوفت " المختصة في مجال صناعة البرمجيات بالضفة الغربية يقول : احتياجات السوق المحلي التقليدية من البرمجيات كان يتم تلبيتها عادة من السوق الإسرائيلي ثم تمكن قطاع تكنولوجيا المعلومات من الحصول على نسبة من هذه المبيعات . وبعد قدوم السلطة كان من المأمول أن تتوجه الأنظار صوب تطوير صناعة البرمجيات الفلسطينية غير أن الواقع كان مغايرا للتوقعات.

ويرى مناصرة أن البيئات المتعددة التي جاء منها الواطنون العائدون والمؤسسات الحديثة التي أقيمت ساهمت في زيادة الاعتماد على البرمجيات غير الوطنية مستدلا بأن البنوك تستورد برامجها وأنظمتها من الدول القادمة منها.

وأضاف:للأسف فإن استهلاك مؤسسات السلطة ووزاراتها من البرمجيات يذهب إلى الدول المانحة والداعمة علما بأنه يُفرض عليهم أحيانا شراء هذه البرمجيات .

صورة نمطية سلبية ..!

ولعل من أهم المعوقات التي تواجه صناعة البرمجيات الوطنية الصورة النمطية السلبية السائدة شأنها في ذلك شأن العديد من الصناعات الوطنية الأخرى .

ويرى المناصرة المختص في شئون البرمجيات أن جهات وأشخاصا عديدين يعملون على تصوير المنتج المحلي في قطاع البرمجيات على أنه "متخلف وغير قادر على المنافسة ولا تتوفر فيه النوعية ذات الجودة العالية " مستدركا أن هذه الصورة غير واقعية وفيها ظلم كبير لقطاع لم تُتح له فرصة الدعم الكافي لتعزيز مكانته .

وعبر بكل مرارة وأسى عما أسماه بثقافة " المستورد والأجنبي " التي تستهوي العديد من العاملين في هذا القطاع دون التفكير في إنتاج برمجيات محلية منافسة وقال : بدلا من المباهاة بتسويق البرمجيات الأجنبية أعطوا المنتج المحلي فرصة واعملوا على تصويب أوضاعه بمنهجية وموضوعية وبحسب احتياجات السوق ".

ويسوق لنا المناصرة نموذجا على الاغترار بالبرمجيات الأجنبية دون النظر إلى منافستها المحلية حيث يقول : إحدى الشركات الوطنية التي لا تفتأ تدعو إلى دعم الاقتصاد الوطني اشترت برمجياتها بقيمة (٦٠٠) ألف دولار علما بأننا أنتجنا نفس هذه البرامج بقيمة ٦٠ ألف دولار غير أنهم رفضوا عرضنا لعقدة الأجنبي لديهم .

و رغم ذلك لا يخفي المناصرة وجود إشكالات في هذا القطاع يلخصها لنا في :

١.ضعف التوافق بين الخريجين من الجامعات الفلسطينية ومتطلبات السوق الميداني.

٢.المنافسة غير المتكافئة مع مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية (NGOs) خاصة للخريجين مما يضع ضغوطات مادية وتقنية كبيرة على شركات القطاع الخاص والتي تشكل معبرا لاكتساب الخبرة في طريق الخريج إلى تلك المؤسسات.

٣.انفتاح السوق الفلسطيني على منافسة عريضة بحيث يتحتم على المنتج المحلي منافسة كل الشركات العالمية وبالقدر الذي يشكل حافزا لتطوير الذات.

٤.ضعف الاحتكاك المهني والفني بين المنتج المحلي ومؤسسات السلطة الفلسطينية أو المؤسسات المعنية .

تحد "أصيل"!!

ورغم هذه التحديات، إلا أن العديد من الشركات العاملة في قطاع البرمجيات التطبيقية قبلت التحدي ورفضت الاستسلام لهذا الواقع...

البرنامجان "شام للمحاسبة" و "الأصيل الذهبي" للمحاسبة والإدارة يمثلان نموذجين متميزين للبرمجيات الوطنية الرائدة التي تجاوز تسويقها حدود الوطن واستطاعت أن تنافس باقتدار البرامج الأجنبية .

م.مجدي أبودف المسئول في مؤسسة القلعة بغزة المنتجة للبرنامج تحدث لنا عن إنتاجه فقال: استطعنا تحقيق هذا الإنجاز الهام بعد عمل استغرق نحو ثلاث سنوات وعبر خبرة امتدت سنين طويلة حتى أصبح البرنامج مرجعا هاما ومادة تعليمية تدرس في جامعاتنا الوطنية وبعض الجامعات العربية.

وأشار م.أبودف إلى أن أكثر من ٨٠٠ مؤسسة وشركة ووزارة تتعامل حاليا مع برنامج الأصيل الذهبي لافتا إلى أن البرنامج يتم تطويره باستمرار ووفقا لاحتياجات السوق ليتلاءم مع أهداف المستهلكين .

مشكلة التسويق

جميع العاملين في قطاع إنتاج البرمجيات التطبيقية يعانون من مشكلة التسويق والتواصل مع الخارج نظرا للحواجز و الإغلاقات و غيرها - حسب م.أبو دف - . .

وأكد أن أي انفراج سياسي واقتصادي من شأنه أن يسهم بفاعلية في تحسين مستوى صناعة البرمجيات في فلسطين.

وعن مستوى البرمجيات التطبيقية المحلية قال م.أبودف : برامجنا منافسة للبرامج الأجنبية من ناحية النوعية مع الفرق الواسع في الأسعار موضحا أن البرمجيات المحلية تقدم خدمات متكاملة وليس مجرد البرامج .

وأضاف : مؤسساتنا تضيف إلى البرنامج خدمات التدريب والصيانة على البرنامج للاستفادة منه بأفضل صورة ممكنة . وذكر أن مؤسسات ووزارات السلطة تقبل على شراء البرمجيات الأجنبية رغم الارتفاع الهائل في أسعارها وعدم توفر الصيانة لها .

ولمواجهة هذه المنافسة الشرسة يرى م.أبودف أن السوق المحلي مطالب بدراسة احتياجات السوق المحلي لتوفير البرمجيات التطبيقية اللازمة باستثناء بعض البرامج وأنظمة التشغيل .

استقطاب تكنولوجي..!

وثمة إشكالية أخرى تواجه قطاع البرمجيات تتمثل في قدرة المؤسسات الأهلية على استقطاب المبرمجين الأكفاء عبر الإغراءات المادية التي تقدمها لهم.

غير أن هذا الاستقطاب لا يسهم حسب المختصين في مجال البرمجيات - في تطوير مهارات المبرمجين، بل يتم من خلاله "قتل إبداعاتهم وتحنيطهم " بتكليفهم بأعمال روتينية عادية على عكس القطاع الخاص .

ولخص أخصائيو البرمجة عوامل نجاح قطاع البرمجيات في توفر الخبرات والكفاءات ودراسة حاجات السوق ومواكبة التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا والبرمجيات .وإذا كنا نتحدث عن عوامل النجاح والازدهار لصناعة البرمجيات لا يمكننا إغفال أهمية وضرورة توفير الضمانات القانونية لحمايتها من خلال إقرار قانون " حماية الملكية الفكرية " حتى لا تبقى الشركات الوطنية " المبرمجة " نهبا لعمليات القرصنة والسرقات.و يطرح البعض حلاً يتمثل في تشكيل جسم استشاري فني ومهني ومؤهل إداريا ليكون بمثابة حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك حيث يقوم بتصويب أداء المنتجين بما يخدم مصلحة المستهلكين في جو تنافسي

حقيقي مع المنتج المحلي والأجنبي بعيدا عن النمطية.

يضاف إلى الحلول السابقة المطروحة عقد ورشات عمل مهنية وفنية متخصصة يشارك فيها المبرمجون مع طواقم فنية متخصصة ومنفتحة على تكنولوجيا المعلومات لتقييم المستوى الفني للمنتجات المحلية من حيث استجابتها للتطورات العلمية وملاءمتها لخدمة السوق المحلي وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مع تحديد مجالات الدعم المناسب لهذا القطاع.

و ثمة توجه ورد في الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين يقضي بتطوير البرمجيات والإبداع و إعطاء الأولوية في تطوير قطاع المعلوماتية كقطاع منتج لصناعة البرمجيات في التطبيقات المختلفة خاصة تطبيقات الانترنت والشبكات والتركيز على إقحام اللغة العربية في هذه البرمجيات بغية استهداف الأسواق العربية. و يقوم هذا التوجه على أساس تبني النموذج الإبداعي ذي الأطر الثلاثة الذي يبدأ بالمعرفة ثم التطبيق والإبداع وهذا النموذج يدعم ويشجع عمليات التطوير وخاصة تطوير البرمجيات .

مستقبل واعد بانتظار صناعة البرمجيات يحتاج من القائمين على هذا القطاع المزيد من العمل و التميز و الإبداع مع الإقناع حتى تجد تلك الصناعة لها موطىء قدم لا يمكن " زحزحته " بسهولة من مكانه. طالما ملكنا العقول المنتجة و المبرمجة !!

طالبات من الجامعة الإسلامية بغزة ينجحن في تصميم جهاز لقياس الإشعاعات

تحدت ثلاث طالبات جامعيات من قسم هندسة الكهرباء والحاسوب بالجامعة الإسلامية بغزة رفض الشركات الأجنبية بيع مكونات الجهاز الإلكترونية الصغيرة اللازمة لمشروعهن و نجحن في تصميم جهاز يمكن معه قياس شدة الإشعاعات أو الموجات الكهرومغناطيسية المنبعثة من المحطات، ومعرفة مدى تطابقها مع المعايير والمواصفات الدولية التي يمكن أن تحدث في حال تجاوزها نتائج سلبية مستقبلية على صحة السكان الذين يتعرضون لتلك الإشعاعات.

وذكر رئيس قسم الهندسة الكهربائية بالجامعة الإسلامية الدكتور محمد عبد العاطي أن الطريق التي سلكتها الطالبات من أجل تنفيذ المشروع كانت صعبة ومعقدة للغاية.علاوة على الجهود المضنية التي بذلنها في الدراسات الإحصائية الميدانية المكثفة ودراسات الجدوى.

وأبرز الصعوبات التي واجهها مشروعهن عدم توفر التمويل المادي فضلا عن العراقيل التي وضعها الاحتلال لمنع نقل تلك القطع الإلكترونية إلى القطاع.

و يسهم الجهاز الجديد وملحقاته، بالحد من مخاطر محطات الهواتف النقالة. وبناء على القراءات الدقيقة لشدة الإشعاعات المنبعثة من المحطات يستطيع الجهاز تقديم توصيات بشأن تعديل وتحسين أداء المحطات المنتشرة في فلسطين المحتلة وتوجيه بعض الهوائيات التي تعلو تلك المحطات، وتحديد حجم الأشعة المنبعثة منها بشكل يضمن سلامة الجمهور ويقلل من عامل الخطر المحتمل.

الطالبات الثلاث صاحبات الإختراع الجديد وهن "وسام أبو لبدة وهبة البهبهاني وهيا عاشور" أوضحن أن هذا الجهاز يستطيع القيام بقراءة مستويات الإشعاع المنبعثة من المحطات ويقارنها بقاعدة بيانات تلك المحطات عبر اتصاله بجهاز حاسوب مزود ببرنامج يستطيع التواصل مع جهاز قياس الإشعاع وتخزين القياسات الفعلية في قاعدة البيانات، ومن ثم يقوم باستخراج الجداول التي يتم من خلالها تحديد البيانات ومستويات الإشعاع المنبعثة بشكل دقيق.

وأعربن في حديث للجزيرة نت عن سعادتهن الكبيرة بإنجاز المشروع خلال عامهن الدراسي الأخير في الجامعة رغم تكرار إغلاق الاحتلال للطريق الرئيسي مرات عديدة واضطرارهن لسلوك شاطئ البحر والسير على الأقدام قرابة ثلاثة كيلومترات للوصول إلى الجامعة وإنجاز المشروع.

و أكدن رفض الشركات الأجنبية تزويدهن باللوازم الإلكترونية الضرورية لإنجاح المشروع لشكوك تلك الشركات بقدرتهن على التعامل مع تلك اللوازم، الأمر الذي تطلب منهن تكثيف الاتصالات والبحث عبر شبكة الإنترنت عن بدائل أخرى وإقناع إحدى الشركات الألمانية ببيع تلك اللوازم لهن.

أبراج الإتصالات بين الشائعات والحقيقة العلمية

جوال : أبراجنا غير ضارة صحيا

كنفاني : نحن ملتزمون بمقاييس منظمة الصحة العالمية والمعايير الدولية .

رام الله - خاص ب رقمية

أبراج الإتصالات :هل هي فعلا ضارة بصحة الإنسان ؟

قضية أثير حولها الجدل وحالت دون تمكين شركة الإتصالات الخليوية الفلسطينية "جوال" من تركيب أبراجها التي أحتُجزت من قبل الإحتلال الإسرائيلي مدة عامين متتاليين قبل أن يتم الافراج عنها قبل عدة أشهر بعد ضغط كبير مورس على السلطات الاسرائيلية . اشاعة مفادها أن تركيب مثل هذه الأبراج في المناطق المكتظة يخلف أضرارا على صحة الانسان مما أدى إلى تكوين ضغط جماهيري يدفع باتجاه عدم تركيب هذه الأبراج. غير أن الأدلة العلمية والدراسات والتجارب تثبت عدم صحة هذه الإشاعة بل أنها تؤكد توافق أبراج"جوال" مع المعايير العالمية ومعايير منظمة الصحة العالمية التي يوجد أصلا فوق مبناها مثل هذه الأبراج.

لا دليل علميا على صحة الإشاعة

وحول هذا الموضوع يؤكد الرئيس التنفيذي السابق لشركة الاتصالات الخليوية الفلسطينية "جوال" ورئيس العمليات الحالي لمجموعة الاتصالات"بالتل جروب" حكم كنفاني أن شركة "جوال" تلتزم بمقاييس منظمة الصحة العالمية في هذا المجال مشيرا إلى أن هذه المنظمة نفسها يوجد فوق مبناها برجان للبث كتلك التي تمتلكها "جوال". وأضاف:" هناك معايير دولية فيما يتعلق بمحطات التقوية من حيث قوة البث التي يجب ألا تزيد عن معدل معين في المتر المربع الواحد ". وشدد على أن شركة "جوال" ملتزمة بهذه المعايير. وتابع:" نحن ننطلق فيما يخص آثار الأبراج مما قاله العلماء حيث لم يثبت مطلقا أن الأبراج تسبب ضررا على الإنسان". وتطرق كنفاني إلى تجارب أجراها أساتذة مختصون في جامعة بيرزيت على آثار هذه الأبراج حيث اتضح لهم أن قوة البث تتفق والمعايير العالمية بل تتفوق عليها، مشيرا إلى أن تلك التجارب أثبتت ايضا أن معايير"جوال" تتفوق على المعيار الأفضل عالميا في هذا الجانب. وأوضح أن دراسات جامعة بيرزيت التي يوجد هي الأخرى فوق مبانيها أبراج بث لجوال أثبتت أن قوة البث الصادرة عن أبراج "جوال" أقل بعشرات المرات من بث الأبراج المستخدمة لدى الدول الأخرى ، داعيا سلطة جودة البيئة والجهات الرسمية المعنية الأخرى لقياس قوة بث "جوال" وبشكل مفاجيء دون ابلاغ الشركة مسبقا.

الأبراج في كل دول العالم

ويبين كنفاني أن الأبراج التي تعتزم"جوال" تركيبها في الأراضي الفلسطينية منتشرة في كافة أرجاء العالم ويصل عددها إلى الملايين حتى في المدن الخضراء مثل فانكوفر وكوبنهاغن التي تتشدد في المعايير البيئية لدرجة أن السيارات التي تصدر ملوثات بيئية ممنوعة في هذه المدن منوها إلى وجود أبراج فوق مبانيها مما يثبت عدم ضررها. وأشار إلى وجود رقابة مشددة وغير طبيعية تفرضها الجهات الرسمية الفلسطينية على شركة"جوال" في موضوع الأبراج باتباع أساليب أكثر صرامة من تلك المستخدمة في أي من دول العالم وذلك بسبب الضغط الجماهيري الهائل الممارس على هذه الجهات. وأوضح أن الدول أنفقت وتنفق مليارات الدولارات على دراسات حول الشبكات والأبراج الخاصة بالاتصالات قائلا" لا يمكن أن تسمح الدول ببناء هذه الشبكات وبهذه التكلفة المرتفعة فيما لو ثبت أن لها تأثيرات ضارة. وأكد أن "جوال" وفرت لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أجهزة فحص وقياس متطورة كانت الوزارة قد طلبتها للتحقق من مطابقة معايير البث والأبراج للمعايير الدولية. وأضاف" نحن مسؤولون وملتزمون بمعدل قوة البث المتفق عليها". وتابع" لا مشكلة في الأبراج فهي منتشرة في كل أنحاء العالم ، فوق المستشفيات وفي المناطق المكتظة والمناطق الصناعية وحتى فوق مبنى منظمة الصحة العالمية".

ورغم اقرار كنفاني بأن مشكلة الاعتراض على الأبراج عالمية، غير أنه أكد أنها تتركز في العالم العربي موضحا بأن المشكلة في الغرب حلت لأن الناس هناك يتبعون ما تقوله الدراسات العلمية على عكس ما يجري في العالم العربي حيث يكون القضاء هو الفيصل لحل مثل هذه القضايا مؤكدا أن حجم المشكلة في فلسطين أكبر منه في العالم العربي .

قوة بث بسيطة

ويؤكد كنفاني أن شركة "جوال" تنصب الأبراج داخل المدينة بقوة بث بسيطة لتغطية مختلف الأراضي الفلسطينية في وقت تبث فيه أبراج المستوطنات بقوة تفوق آلاف المرات قوة بث "جوال" ليس لتغطية المستوطنات وحسب وانما المدن الفلسطينية كذلك. ويشدد على أن الموزعين غير الشرعيين لشركات الاتصالات الخليوية الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية منتشرون ويبلغ حجم أعمالهم غير الشرعية في السوق الفلسطينية ٥٠٠ مليون شيقل فهم يروجون الإشاعات عن أبراج "جوال" داعيا المواطنين إلى عدم الإنجرار وراء هذه الإشاعات ونبذ مطلقيها وتحري الدقة مبديا استعداد"جوال" لقياس قوة البث لأي محطة تقوية. وتعهد بأن يتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية في حال ثبتت زيادة بث أي محطة عن المعدل العالمي .وعرج كنفاني في حديثه إلى العطل الذي أصاب المشاريع التوسعية والتشغيلية لجوال نتيجة حجز اسرائيل لأبراج الشركة مدة عامين مشيرا إلى أن الشركة تكبدت خسائر نتيجة ذلك بقيمة ١٤٠ مليون دينار اردني ناهيك عن تعطيل فرص التشغيل التي كان سيوفرها تركيب هذه الأبراج. وأضاف" بعد مرور ٨ أشهر على الإفراج عن هذه الأبراج فإن التعطيل في مشاريعنا التوسعية والتشغيلية مستمر نتيجة عدم نصبها حتى الآن " مبينا أن استمرار التعطيل حال دون توفير التغطية الكاملة للأراضي الفلسطينية إضافة إلى فقدان الفرصة للفوز بحصة من السوق الإسرائيلية.

مستشفى هداسا

وقال كنفاني ان استثمار "جوال" في الشبكات لن يتوقف ما دامت هناك مشاريع توسعية مشيرا إلى أن أكبر منطقة توسع حاليا للشركة هي في مدينة رام الله التي تستحوذ على ٢٠٪ من مجموع الأبراج الحالية للشركة البالغة ٣٥٠ برجا في الضفة وغزة معتبرا هذا العدد غير كاف . وأضاف" حتى نكسر حاجز المليون مشترك نحتاج ٦٥٠ محطة تقوية " مبينا أن اسرائيل لديها ٧٠٠٠ محطة تقوية في حين أن هناك مليون محطة تقوية في اوروبا.

دور أمني وثقيفي

وتطرق كنفاني إلى الدور التثقيفي الذي تقوم به"جوال" لتعريف المواطنين بالحقيقة وتفنيد الإشاعات ، مشيرا إلى أن الشركة قامت بعدة نشاطات في هذا المضمار من خلال النشرات الإعلامية والندوات والمقابلات والتواصل مع البلديات. وذكر أن "جوال" هي أول شركة في الشرق الأوسط تحصل على شهادة"ايزو١٤٠٠١" العالمية، مؤكدا أن ذلك كلف الشركة مبالغ ضخمة والهدف كان دائما حماية الصحة والبيئة .

وطالب كنفاني السلطة الوطنية بتحمل مسؤولياتها المتمثلة بتوفير الحماية لمحطات التقوية التابعة للشركة من أي اعتداء كما حصل مؤخرا في بعض المناطق. وقال" رغم ادراكنا بأن الفلتان الأمني ظاهرة عامة في الأراضي الفلسطينية عانى منها الجميع، إلا أننا نطالب السلطة بتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفس درجة حرصها على القيام بدورها الرقابي من حيث البيئة وقياس قوة البث وارتفاع محطات التقوية والتأكد من المسافات . ودعا المواطنين إلى تحري الدقة واتباع ما يقوله العلم مؤكدا أنه الفيصل في هذه القضية . وأضاف" نحن ملتزمون بتنفيذ السياسة البيئية ونهتم بكل ما يتعلق بصحة المواطن وحماية البيئة.

إطلاق فعاليات اكسبوتك 2005 يوم الثلاثاء

تقنية فلسطينية لنهضة اقتصادية

قبل أيام قليلة من اطلاق فعاليات اكسبوتك ٢٠٠٥، تلقى اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية "بيتا" طلبا من شركتين ايطاليتين للمشاركة في المعرض فلم نستطع تلبية الطلب بسبب ضيق الوقت لإدخال تجهيزات الشركتين إلى فلسطين. ويرى الاتحاد ومركز التجارة الفلسطيني - بالتريد ، وهما منظما المعرض ، في هذا الطلب غير المتوقع مؤشرا على أن اكسبوتك يتميز بمستوى عال من التنظيم ويدل على أنه أصبح يشكل ملتقى تكنولوجيا لكافة الجهات العاملة في القطاع والتي تسعى للتواصل فيما بينها لتقديم أفضل ما لديها من منتجات ومشروعات جديدة.

لقد راعى المعرض هذا العام عدة جوانب، لعل أبرزها التأكيد على الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، ولذلك فهو يحتضن العديد من المبادرات الحكومية التي تعرضها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومبادرة التعليم الالكتروني، ومجتمع الانترنت الفلسطيني، إضافة لست وثلاثين شركة اتصالات وتكنولوجيا معلومات، اجتمعت كلها تحت مظلة اكسوبتك لتعرض أحدث الحلول والمنتجات التكنولوجية. واهتم المعرض بحاجات الأمهات المهتمات بالمشاركة والتعرف على ما يقدمه المعرض، ولتسهيل هذه المشاركة قام المنظمون بتكريم الأمهات عبر توفير حضانة لرعاية أطفالهن أثناء زيارتهن للمعرض، كما وحرص المنظمون على تأهيل معابر المعرض لذوي الاحتياجات الخاصة. وتم العمل على ربط طلاب الجامعات مع الشركات المشاركة لإتاحة الفرصة أمام الطلاب وخاصة من أوشك منهم على التخرج للتعرف على الشركات وزيارة المعرض عبر تسيير حافلات يوميا من سبع جامعات فلسطينية. هذا وسيقدم اكسبوتك الكثير من المفاجآت والمسابقات هذا العام

هذا ويسعى المنظمون للمعرض إلى إيجاد أسواق جديدة محلية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية من جهة ونشر المعرفة بهذا القطاع من جهة أخرى عبر زيادة الوعي المحلي لدى الأفراد والشركات والمؤسسات بأهمية استخدام التكنولوجيا كوسيلة رئيسية في زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية لديها عبر اعتمادها لها في كافة مراحل الانتاج والتنفيذ.

ويتطلع المنظمون إلى الارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني بحيث يشكل رافدا رئيسا للاقتصاد الفلسطيني.

هذا وأعلن مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد عن انتهاء كافة التحضيرات الجارية من أجل إنجاح معرض فلسطين لتكنولوجيا المعلومات اكسبوتك ٢٠٠٥، الذي سيعقد بين ١٣ و١٥ من الشهر الجاري في قاعات متنزه بلدية البيرة.

وقال طارق معايعة رئيس مجلس إدارة مجلس إدارة اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية- بيتا "إن جهودنا كجهات كمنظمة هي ما جعلنا نجهز أكبر معرض تقنية فلسطيني على هذا النحو من الدقة والسرعة والتنظيم، وأن هذه الجهود هي التي جعلت العارضين يثقون في معرض اكسبوتك ٢٠٠٥، وينظرون إليه على أنه فرصة لزيادة اطلاع الجماهير على منتجاتهم، ولجعله شبكة لشركات أنظمة المعلومات من أجل مراكمة خبراتهم وفتح آفاق جديدة لتعاونهم".

وأكد محمد نافذ الحرباوي رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني -بال تريد أنهم في المركز يشعرون براحة الآن بعد انتهاء كافة التحضيرات بهذا الزمن القياسي وقال"لقد توسع اكسبوتك عن العام الماضي من ناحية المساحة وعدد العارضين، وهذا يدل على ثقتهم بنا كمنظمين، وبنجاحهم في العام الماضي بتحقيق أهدافهم من خلال اكسبوتك". وأضاف الحرباوي:"إن بال تريد دائما ما رعت وأتاحت الفرصة لكل القطاعات من أجل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن ناحيته؛ أشاد ليث قسيس، نائب المدير العام للحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات "بيكتي" بالتنظيم العالي الذي بذله المنظمون حتى الآن وقال "إن اكسبوتك هذا العام سيكون منبرا للتقانة الفلسطينية للتحدث عن نفسها، وسيكون فرصة للرواد للاطلاع على قدرة العقول الفلسطينية على الإبداع وإنتاج أهم مقومات اللحاق بالركب التكنولوجي العالمي". وأضاف قسيس:"إن "بيكتي" ترى في اكسبوتك فرصة من أجل الاطلاع على المنتج الفلسطيني وضرورة دعمه ورعايته، وسنوفر لزبائننا الذين نحتضنهم حيزا لتقديم أنفسهم من خلال جناحنا في المعرض".

يذكر أن معرض "اكسبوتك٢٠٠٥" يأتي بدعم من وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/PAPP)، وصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية في جدة. وبرعاية بلاتينية من مجموعة شركة الاتصالات الفلسطينية (بال تل جروب) ورعاية فضية لشركة سيسكو العالمية، كما سترعى شركة التأمين الوطنية وثيقة تأمين شاملة للمعرض.

الشبكة العالمية بين سلطة الحكومات وإدارة هيئات الإنترنت

اعداد: مروان رضوان - بتصرف

يبدو أن المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لتقنية المعلومات و التي ستعقد في شهر نوفمبر القادم في تونس قد يكون لها أثار تاريخية ليس على مستوى التعاون بين مختلف الدول في سبيل جسر الهوة الرقمية و إنما على مستقبل تقنية المعلومات و شبكة الإنترنت بصورة خاصة حيث أنه من المتوقع اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بإدارة الشبكة العالمية و مدى التأثير المتوقع للحكومات المختلفة و التجمعات الدولية و الإقليمية في إدارة الإنترنت إضافة إلى تحديد الأدوار المنوطة بمؤسسات القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني و اللاعبين الآخرين في إدارة مصادر الإنترنت و تحديد توجهاتها المستقبلية و التي باتت تؤثر على كافة مناحي الحياة الإنسانية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية. وفي هذا الإطار فقد كُلف الأمين العام للأمم المتحدة خلال المرحلة الأولى من المؤتمر العالمي للمعلوماتية و الذي عقد في جنيف في ديسمبر من العام ٢٠٠٣ بإنشاء فريق متخصص لبحث كافة الأمور المتعلقة بإدارة الإنترنت و إقتراح الحلول الملائمة لذلك. وتألف الفريق العامل من ٤٠ عضوا من الحكومات المختلفة و ممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد جاءت هذه الخطوة على ضوء إقرار رؤساء الدول والحكومات بأهمية الإنترنت وبأنها عنصر محوري في البنية التحتية لمجتمع المعلومات الناشئ، و حقيقة انقسام الرأي حول مدى ملاءمة المؤسسات والآليات الحالية لإدارة العمليات ووضع السياسات المتعلقة بالإنترنت على الصعيد العالمي والتي يغلب عليها الهيمنة الأميركية على إدارة الإنترنت مع ضعف دور الحكومات الأخرى في هذا الشأن. وتم تكليف هذا الفريق بأن "يقوم بدراسة إدارة الإنترنت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع خلال عام ٢٠٠٥"وذلك فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت.
- تحديد قضايا السياسة العامة المتصلة بإدارة الإنترنت.
- صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة.

وخلص التقرير النهائي الذي صدر عن فريق العمل في حزيران الماضي إلى عدة نتائج و توصيات و منها أن إدارة الإنترنت تعني:

"قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب دوره، بوضع وتطبيق مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات لصنع القرار وبرامج مشتركة تشكل مسار تطور الإنترنت واستخدامه"

و يؤكد هذا المفهوم على أن إشراك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في آليات إدارة الإنترنت مهم جدا للإدارة السليمة لهذا المورد الهام. كما يسلم هذا التعريف بأن لكل مجموعة مصالح وأدوارا وجوانب مشاركة مختلفة ومتداخلة أحيانا في بعض القضايا المحددة في مجال إدارة الإنترنت.

أما في جانب تحديد قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت وتقييم مدى كفاية ترتيبات الإدارة القائمة فيخلص التقرير إلى وجود أربعة مجالات أساسية للسياسة العامة و هي:

(أ) المسائل المتصلة بالبنية التحتية وإدارة الموارد الحيوية للإنترنت، ويدخل في ذلك إدارة نظام أسماء النطاقات، وعناوين بروتوكولات الإنترنت، وإدارة نظام الخوادم الجذرية، والمعايير التقنية، والترابط الشبكي التناظري وغير التناظري، والبنية التحتية للإتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك التعددية اللغوية. و أشار التقرير إلى أن الحكومة الأميركية تنفرد بالسيطرة شبه الكاملة على هذه الموارد وعزى ذلك إلى أسباب تاريخية حيث يقصر النظام القائم على حكومة واحدة الإذن بتعديل ملفات المنطقة الجذرية هذا بالإضافة إلى الإفتقار إلى علاقات رسمية مع جهات تشغيل المنطقة الجذرية للإنترنت.

(ب)ا لمسا ئل ا لمتصلة باستخدام الإنترنت، بما في ذلك البريد الإلكتروني التطفلي (سبام)، وتأمين الشبكات، والجرائم الحاسوبية. و أشار التقرير إلى أن الجهات المقدمة لخدمات الإنترنت القائمة في البلدان البعيدة عن عصب شبكات الإنترنت، ولاسيما في البلدان النامية، مضطرة إلى سداد التكلفة الكاملة لاستخدام دوائر الاتصال الدولية.و نوه إلى الإفتقار إلى آلية متعددة الأطراف تكفل استقرار الشبكات وأمن الخدمات والتطبيقات المتعلقة بالبنية التحتية للإنترنت.

(ج) المسائل التي لها صلة بالإنترنت، وإن كان تأثيرها أوسع نطاقا، فهناك منظمات قائمة مسؤولة عنها، مثل حقوق الملكية الفكرية أو التجارة الدولية وضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الحائزين وحقوق المستخدمين، هذا بالإضافة إلى القيود على حرية التعبير الناتجة عن بعض التدابير المتخذة بشأن الإنترنت بناء على الاعتبارات الأمنية أو لمحاربة الجريمة وانعدام الحق في المحافظة على الخصوصية وحماية البيانات أو التفاوت في تطبيقه في بعض البلدان. حيث لا توجد تشريعات وطنية ولا معايير دولية واجبة التطبيق إضافة إلى عدم وجود معايير عالمية لحقوق المستهلك في مجال الإنترنت. ومن بين المسائل التي لم تحسم بعد تحديد معايير للنطاقات العليا متعددة اللغات، وعناوين البريد الإلكتروني، والبحث عن الكلمات المفتاحية وكذلك عدم كفاية المحتوى المحلي للتعددية اللغوية.

(د) المسائل المتصلة بالجوانب الإنمائية لإدارة الإنترنت، ولا سيما بناء القدرات في البلدان النامية. حيث توجد حواجز كبرى تعرقل مشاركة جهات متعددة من أصحاب المصلحة في آليات الإدارة وكثيرا ما يُفتقر إلى الشفافية والمصارحة والعمليات التشاركية. وفي معظم الأحيان يقتصر العلم بالمواد التي تنتجها بعض المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية على أعضائها فحسب مما يحد من مشاركة بعض أصحاب المصلحة داخل الدولة الواحدة أو على المستوى العالمي في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم المصلحة العامة.

توصيات متصلة بآليات إدارة الإنترنت

و خلص التقرير إلى ضرورة إدخال بعض التعديلات على الترتيبات الحالية لإدارة الإنترنت لكي تتفق مع المعايير التي حددها الفريق العامل، وهي الشفافية، والمساءلة، والتعددية اللغوية، وضرورة معالجة جميع قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت في إطار منسق ومن أهم هذه التوصيات:

١ - إنشاء المنتدى العالمي للإنترنت

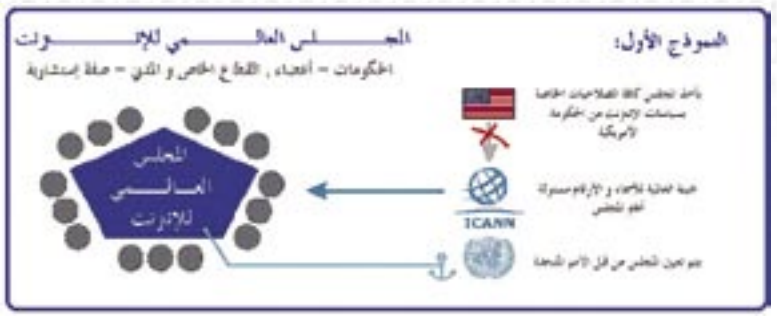

من أهم وظائف هذا المنتدى هو مناقشة كافة قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت بصورة تتلافى القصور الموجود في الآليات القائمة التي لا تراعي بشكل كاف التوازن الجغرافي ولا التنوع اللغوي. كما أن تجزؤ طبيعتها وهيكلها يجعل من الصعب على البلدان النامية إسماع صوتها. ومن المستصوب حسب التقرير أن يرتبط المنتدى بالأمم المتحدة بشكل يحدد فيما بعد.

النماذج المقترحة لإدارة الإنترنت:

النموذج ١

يتوخى هذا النموذج إقامة مجلس عالمي للإنترنت يتألف من أعضاء من الحكومات، ويوفر تمثيلا مناسبا من كل منطقة ويشارك في عمله أصحاب المصلحة الآخرون. وسوف يأخذ هذا المجلس المهام المتصلة بالإدارة الدولية للإنترنت التي تضطلع بها في الوقت الحالي وزارة التجارة في حكومة الولايات المتحدة. كما أنه سوف يحل محل اللجنة الاستشارية الحكومية لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة.

النموذج ٢

لا حاجة لمنظمة إشرافية محددة و إنما من الضروري توسيع دور اللجنة الاستشارية الحكومية لهيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة من أجل معالجة شواغل بعض الحكومات بشأن بعض المسائل المحددة.

النموذج ٣

للحيلولة دون استحواذ حكومة واحدة على دور طاغ فيما يتعلق بالإدارة الدولية للإنترنت، يمكن لمجلس دولي للإنترنت أن ينهض، فيما يتعلق بقضايا السياسات التي تمس المصالح الوطنية، بالوظائف الموازية، ولا سيما الوظائف الواقعة في دائرة اختصاص هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة/هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت. وإلى جانب ذلك، يجوز أن تشمل وظائف المجلس معالجة قضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بإدارة موارد الإنترنت، وكذلك قضايا السياسة العامة الدولية الخارجة عن نطاق المنظمات الحكومية الدولية القائمة الأخرى.

النموذج ٤

يجمع هذا النموذج ثلاثة مجالات متداخلة، وهي إدارة سياسات الإنترنت، والإشراف، والتنسيق العالمي ويعالجها، ويقترح هياكل لمعالجة التحديات في هذه المجالات و منها:

المجلس العالمي لسياسات الإنترنت وهو "المسؤول عن قضايا السياسة العامة المتصلة، ويساهم بتوضيح تصورات السياسة العامة في عملية وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت. ويمثل آلية تقودها الحكومات ويتناول معالجة قضايا السياسة العامة التي لا تندرج في الوقت الراهن، في مجال معين طبيعي أو تشمل بنطاقها عدة هيئات دولية أو حكومية دولية. ويتاح للقطاع الخاص والمجتمع المدني المشاركة في هذا المجلس بصفة مراقبين.

تدويل هيئة الإنترنت العالمية المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة: وتناط بها المسؤولية عن تطوير الإنترنت في الميدانين التقني والاقتصادي على السواء، ويتولى القطاع الخاص قيادتها، وترتبط الهيئة بالأمم المتحدة بصورة مباشرة.

في دراسه صدرت حديثا

الاجهزة الخلوية لا تتسبب بأي نوع من السرطان

تقول دراسة حديثة أجراها معهد بحوث السرطان في المملكة المتحدة أن استخدام أجهزة الهاتف الخليوية لمدة عشر سنوات لا تزيد إطلاقا من مخاطر الإصابة بالأورام الخبيثة. وتعتبر هذه الدراسة الأكبر من نوعها حتى الآن فيما يختص بدراسة العلاقة بين الأجهزة الخليوية والأورام التي تصيب الأعضاء السمعية ، وهو ورم تُصاب به المنطقة القريبة من الأذن.وقال البروفسورأنتوني سويردلو ، وهو من أبرز الباحثين في المعهد في بيان نُشر مؤخرا أن نتائج الدراسة ترى أن ليس ثمة خطر رئيسي في العقد الأول من استخدام الهاتف الخليوي. وحول ما إذا كانت مخاطر استخدامه في المدى البعيد قائمة ، قال سويردلو: " هذه التكنولوجيا ما تزال حديثة نسبيا ". وخضع للدراسة ٦٧٨ شخصا يعانون من مشكلات في السمع و٣٥٥٣ من الأصحاء. وقد سُئلوا عن استخدامهم للخليوي بما في ذلك طول وعدد المكالمات التي يجرونها ونوع الجهاز الخليوي الذي يستخدمونه وعن عوامل أخرى ربما تكون قد أسهمت في إصابتهم بهذا المرض.

ووجدت الدراسة أن لا علاقة بين خطر الإصابة بالورم السمعي (ورم يتألف من نسيج عصبي) ومستوى استخدام الهاتف الخليوي.وتستقطب الأورام السمعية اهتماما خاصا لأنها تصيب المنطقة التي يوضع فيها الجهاز. وهذا النوع من الأورام ينمو في العصب الذي يربط الأذن بالدماغ. وغالبا ما يتسبب بفقدان السمع وإضعاف التوازن ، لكنها لا تنتشر في بقية أنحاء الجسم.

ويقول الباحثون أن الإختبارات قطعت شوطا طويلا لفهم العلاقة بين الأورام السرطانية وأجهزة الموبايل لأنها تجري على أعداد هائلة من مستخدمي هذه الأجهزة. ويُذكر أن هذه الدراسة نُشرت في النسخة الإلكترونية لمجلة British Journal of Cancer الأسبوع الماضي وأجريت في كل من المملكة المتحدة والدنمارك وفنلندة والسويد ، وهي الدول التي تم إنتاج هذه الأجهزة فيها. هذا وكانت الهيئة الوطنية للحماية من الإشعاع في بريطاني قد نشرت تقريرا في شهر كانون أول الماضي أشارت فيه إلى أنه لا يوجد أي دليل محدد يمكن أن يشير إلى وجود علاقة بين أجهزة الموبايل وأي نوع من السرطان. من جهة أخرى يقوم المعهد بإجراء مزيد من التجارب على أشخاص تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٩ سنة ، لكنه لم يتطرق إلى أية مخاطر قد تصيب الأطفال جراء استخدامهم .

وردا على سؤال حول ما إذا كان ثمة مخاطر أخرى يتسببها استخدام الموبايل، قالت مينوك شوميكر ، وهي أحد أعضاء مؤلفي التقرير المشار إليه ، أن المخاطر الكبرى التي سُجلت حتى الآن هي "حوادث السيارات التي تحصل جراء استخدام الموبايل أثناء السياقة"!

لجنة الانتخابات المركزية تعلن عن اطلاق موقعها الاكتروني الجديد في اكسبوتك

رام الله - خاص ب رقمواتصالات

تعتزم لجنة الإنتخابات المركزية في فلسطين الإعلان عن اطلاق موقعها الإلكتروني الجديد في معرض اكسبوتك الذي سيُفتتح يوم الثلاثاء القادم في قاعات بلدية البيرة ويستمر بين ١٣-١٥ من الشهر الحالي و الذي يقوم بتنظيمه كلا من اتحاد شركات أنظمة المعلومات بيتا وبالتريد والذي يأتي بدعم من وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP/PAPP)، وصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية في جدة.

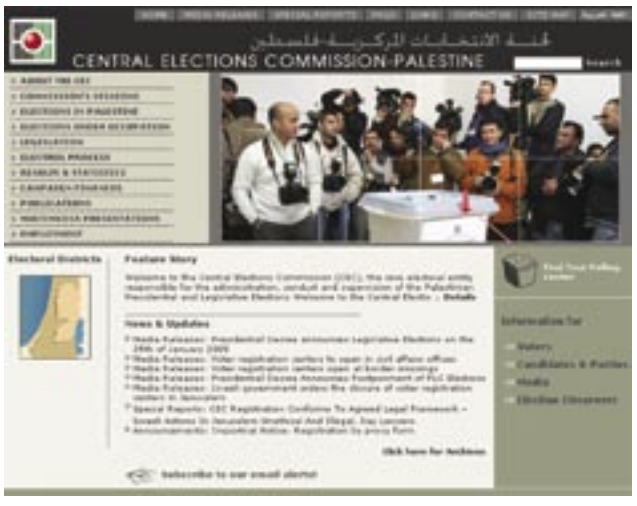

وقد صرحت رولا سرحان، مديرة العلاقات العامة في اللجنة بأن الموقع الإلكتروني الجديد سيشتمل على العديد من المعلومات والخدمات التي تهم جميع شرائح المجتمع الفلسطيني من ناخبين ومرشحين ومراقبين وإعلاميين.

وسيتضمن الموقع كذلك قسماً خاصاً بالناخبين المسجلين بحيث يتمكنون من خلال ادخال أرقام بطاقاتهم الشخصية من الحصول على معلومات خاصة بمراكز إقتراعهم.

وعلاوة على ذلك يستطيع المعنيون أن يجدوا في الموقع الجديد نشرات وملصقات تثقيفية وخرائط جغرافية (GIS) وإحصائيات حول الناخبين المسجلين ونتائج الإنتخابات السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك خدمة للصحفيين وممثلي وسائل الإعلام يستطيعون من خلالها تعبئة نموذج اعتماد خاص بهم مرفقاً بصورة شخصية. كل ذلك يجري عبر الإتصال الإلكتروني تسهيلاً لعمل الصحفيين واعتمادهم لدى اللجنة.

سيتوفر الموقع باللغتين العدبية والانجليزية

ويُذكر أن شركة إنترتك كانت قد قامت بتصميم وتنفيذ الموقع المشار إليه.

Abbas

عباس

Abbas
للاتصالات
Telecommunication

القدس ـ مجمع بيت حنينا التجاري
تلفون 02-5849999 فاكس 02-6266399

رام الله ـ الشارع الرئيسي، عمارة عرابي
تلفون 02-2403020

Panasonic

الأوائل في فلسطين

سنترالات * فاكسات * شاشات بلازما * تلفونات

أسعار خاصة جداً للتجار

عباس وكلاء Panasonic في فلسطين

حلول متكاملة لمكاتب عصرية!

mishwar